وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of education and scientific research
جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج –
University of Mohamed el Bachir el Ibrahimi-Bba
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: قانون اعلام ألي وأنترنت

الموسومة بـــ :

تطبيقات الإدارة الإلكترونية

وزارة العدل نموذجا

من إعداد الطلبة:

- **مباركي عادل**
- **درمان مريم**

إشراف الأستاذ: د. رياح لخضر

أستاذ محاضر –أ–

لجنة المناقشة

الاسم	الرتبة	الصفة
هدفي العيد	أستاذ تعليم عالي	رئيسا
رياح لخضر	أستاذ محاضر.أ.	مشرفا ومقررا
عشاش حمزة	أستاذ مساعد.ب.	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وتقديـر

أول الشكر لله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا، والقائل في محكم

تنزيله ** لَئِنْ شَكَرْتُم لِأَزِيدَنَّكُمْ **

ونتقدم مصداقا لقول النبي عليه السلام ** مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللهُ **

تشكراتنا الخالصة إلى الأستاذ المشرف الدكتور رياح لخضر، الذي سهل لنا طريق العمل

و لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته الثرية.

كما لا ننسى بالشكر أعضاء لجنة المناقشة

لكم منا جزيل الشكر والتقدير

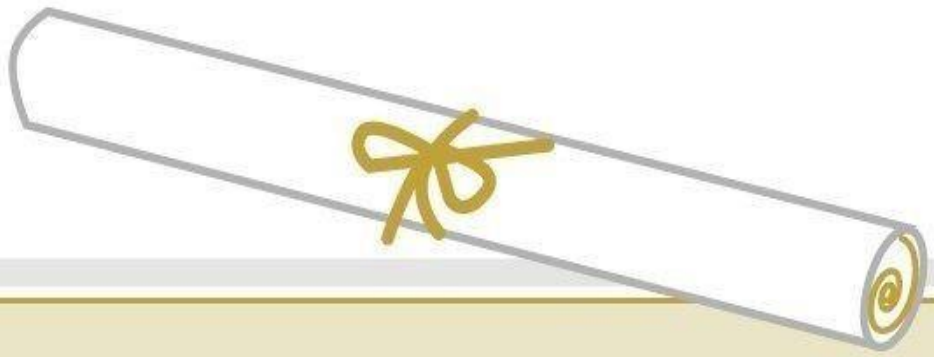

إهداء

من دعمني وحماني ألهمني ومنحي القوة والثقة

إلى أعز الناس وأقربهم إلى قلبي أبي وأمي أطال الله في عمرهما

إلى من ساندني وخطى معي خطواتي، ويسر لي الصعاب

إلى زوجتي وفلذات كبدي، أولادي إياد، جواد، رشاد

إلى أخواتي وإخوتي جمعني الله بهم في السراء والضراء .

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل، سائلا الله عز وجل أن يمدنا بتوفيقه

عادل مباركي

إهداء

سندي ومصباح دربي الى والدي حفظه الله

امي قرة عيني وحبيبة قلبي وكل حياتي أطال الله في عمرهما

إلى اخوتي واخواتي سندي وفخري في الحياة

إلى كل ابناء اخوتي واخواتي بهجة هذه الحياة

درمان مريم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of education and scientific research
جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج –
University of Mohamed el Bachir el Ibrahimi-Bba
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: قانون إعلام آلي وأنترنت

الموسومة ب :

تطبيقات الإدارة الإلكترونية

وزارة العدل نموذجا

من إعداد الطلبة:

- **مباركي عادل**
- **درمان مريم**

إشراف الأستاذ: د. رياح لخضر

أستاذ محاضر –أ–

لجنة المناقشة

الاسم	الرتبة	الصفة
هدفي العيد	أستاذ تعليم عالي	رئيسا
رياح لخضر	أستاذ محاضر.أ.	مشرفا ومقررا
عشاش حمزة	أستاذ مساعد.ب.	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

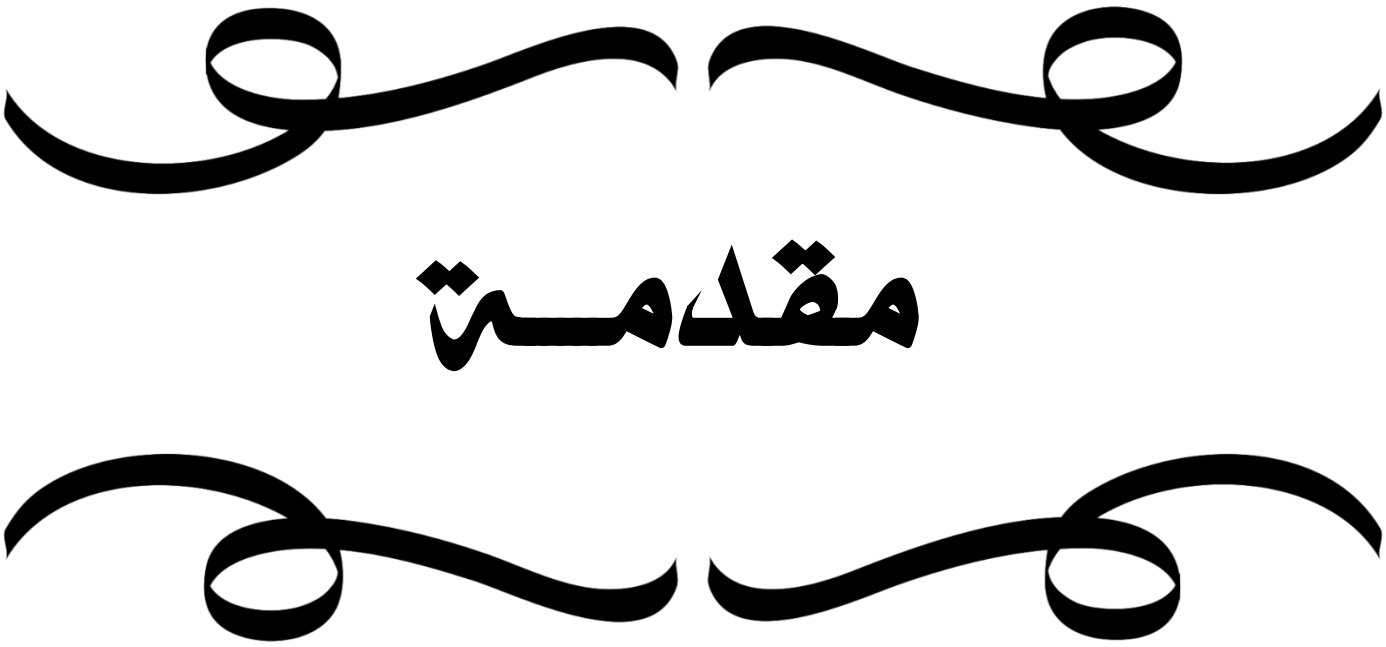
مقدمـــة

لقد تميزت الألفية الأخيرة بظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في مختلف المجالات، الأمر الذي أدى بالضرورة إلى بروز واسع لمجتمع المعلومات الرقمي العالمي الذي يضع الإنسان في صميم اهتماماته.

ومن المجالات التي تواجه تحدي كبير وتغيير سريع، المجال الإداري، فقد غزت التكنولوجيا مختلف جوانبه في جميع المؤسسات، لذا أصبح التغيير الادارى من أهم سمات الوقت الحاضر والذي ينبغي التعامل معه وتوظيفه بكفاءة عالية، لأنه أصبح ضرورة حتمية ونتيجة لهذا التغيير فقد انتقل العمل الإداري مستفيدا من تكنولوجيا المعلومات الإدارية من الأساليب التقليدية التي تعتمد على المعاملات الورقية والإجراءات الروتينية إلى الأساليب الالكترونية في الإدارة، والإدارة الالكترونية تمثل نوعا من الاستجابة القوية لتحديات القرن الواحد العشرين، فهي المدرسة الأحدث في الإدارة

تقوم على استخدام الانترنت وشبكات الأعمال في انجاز العمل الإداري وقد أصبح تطبيق الإدارة الالكترونية من أولويات الدول من أجل مسايرة التقدم الحاصل..

وعلى غرار باقي دول العالم توجهت الجزائر نحو التحول الى عصرنة المعلومات ومواكبة التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال بهدف ترقية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للأفراد، وبالخصوص توفير الحماية له أمام المصالح والجهات القضائية، وفي هذا السياق شهد قطاع العدالة عدة إصلاحات مست عصرنة نظم التقاضي حيث أصبحت تعتمد على أساليب وإجراءات متطورة تقوم على استخدام التطبيقات الإلكترونية والتكنولوجيا الرقمية الحديثة

1. أهمية الموضوع:

مرفق العدالة من بين أهم المرافق الأساسية للدولة والذي يضمن استمراريتها بضمان تطبيق القانون ونشر العدل بين الناس، ولذلك كان من بين الأولويات الوطنية التي حرصت الجزائر على تطويره وعصرنته لمواكبة التغييرات العميقة التي يعرفها العالم بما يؤدي إلى تعزيز مصداقية القضاء وتعزيز ثقة المواطنين فيه.

2. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن اجمالها فيما يلي:

- إزالة الغموض حول موضوع الإدارة الإلكترونية ومحاولة الإحاطة بكافة الجوانب النظرية المتعلقة بها و التعرف على مفهوم الإدارة الإلكترونية ودورها في تقديم الخدمات
- تسليط الضوء على التحديثات التي أوجدتها وزارة العدل في إطار عصرنة قطاع العدالة.
- معرفة أهمية وفوائد تطبيق الإدارة الالكترونية في الدراسة.
- تحديد متطلبات وامكانيات تطبيق مشروع الجزائر الالكترونية ومعوقات إقامته ومدى اسهامه في عصرنة قطاع العدالة في الجزائر
- إثراء المكتبة الجامعية بهذا النوع من البحوث ليكون تكملة لدراسات سابقة في هذا المجال ونقطة انطلاق للدراسات اللاحقة.

3. مبررات اختيار الموضوع:

لأن اهتمام الباحث ورغبته في البحث في موضوع معين عما سواه هو في الحقيقة مبني على اعتبارات ذاتية مرتبطة بشخص الباحث بحكم الميل نحو موضوعات معينة وأخرى موضوعية ترتبط بموضوع الدراسة لقيمته العلمية وحداثته، لذا يمكن تلخيص أهم مبررات إختيارنا لهذا الموضوع فيما يلي:

1.3 مبررات ذاتية:

اختيار شخصي نابع من صلب تكويننا التعليمي واختيارنا المهني داخل، الأمر الذي يساهم في النهاية من خلال محور هذه الدراسة إلى تكريس مفهوم العدالة والمساواة عند التقاضي.

2.3 مبررات موضوعية:

يدخل هذا الموضوع في صلب التخصص المدروس و بالتالي فهو يمثل محور هام للبحث و التحليل بغرض تزويد المكتبة بهذه الدراسات و استفادة الدفعات اللاحقة بمعطيات قد تشكل لبنة من لبنات البحث العلمي ، إضافة الى القيمة العلمية لموضوع الإدارة الإلكترونية ودورها

في تفعيل خدمات الإدارة المحلية بإعتباره موضوع واسع الإنتشار لدى الأكاديميين والهيئات الدولية و المؤسسات الرسمية.

4. إشكالية الدراسة:

إن تطور وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرض البعد الإلكتروني على خدمات الإدارة الإلكترونية التي أفرزت تأثيرات عديدة على نماذج الإدارة التقليدية من حيث شكلها ووظائفها ونتائج أعمالها بما فيها قطاع العدالة ممثلا في وزارة العدل بما لها من موقع هام على المستوى الإداري أو المجتمعي، و تنصب إشكالية البحث أساسا في محاولة الوقوف على دور مشروع الجزائر الالكترونية كآلية لتفعيل وتطوير وعصرنة قطاع العدالة وهو ما جعلنا نطرح الإشكالية التالية:

"كيف تساهم الإدارة الإلكترونية من خلال مشروع الجزائر الالكترونية في ترقية وعصرنة قطاع العدالة ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1-ما مفهوم الإدارة الالكترونية ؟ وما هي أهم عناصر ومتطلبات تطبيقها؟

2-ماهية مشروع الجزائر الالكترونية؟ محاوره أهدافه وبرامج تنفيذه؟

3-كيف ساهم الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية من خلال هذا المشروع في ترقية وتحسين مرفق العدالة بما يضمن تحقيق المساواة وحماية الحريات؟

5. منهجية الدراسة:

المنهج الوصفي: من خلال التركيز على الوصف الدقيق والتفصيلي لموضوع الإدارة الالكترونية من خلال سرد أهم التعريفات والخصائص الخاصة بالإدارة الالكترونية وبمشروع الجزائر الالكترونية من خلال تحديثات وزارة العدل كنموذج للدراسة.

6. خطـــــة الدراســـــة:

قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين ومقدمة وخاتمة، حيث تحتوي المقدمة على مختلف الخطوات التي يتضمنها البحث بشكل دقيق وبطريقة منهجية.

الفصل الأول: يعالج الإطار المفاهيمي للإدارة الالكترونية من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين يشمل الأول على تعاريف وخصائص وأهمية والفرق بين الإدارة الالكترونية والحكومة الالكترونية، أما المبحث الثاني فيتضمن بنية وأساسيات الإدارة الالكترونية وكذا عناصر ووظائف وخطوات تنفيذ الإدارة الالكترونية.

أما **الفصل الثاني:** فيتضمن وزارة العدل في ظل الإدارة الالكترونية من خلال استراتيجية الجزائر الالكترونية، فقمنا بتقسيمه إلى مبحثين، تناول المبحث الأول استراتيجية الجزائر الالكترونية، تطرق إلى مشروع الجزائر الالكترونية، أسباب تبني هذا المشروع، مؤشرات جاهزية الحكومة الإلكترونية في الجزائر، محاوره، أهدافه، برامجه وآليات تنفيذها ومعوقاته أما المبحث الثاني فتناولنا فيه مفهوم المرفق العمومي وأنواعه وتأثير الإدارة الالكترونية على مبادئه، كما تطرقنا إلى التنظيمات المستحدثة من طرف وزارة العدل في إطار عصرنة مرفق العدالة.

الفصل الاول:

الإطار المفاهيمي للإدارة الالكترونية

تمهيد

أدى الاتساع غير المسبوق في تقنية المعلومات مع بداية القرن الحادي والعشرين إلى نقل العالم من عصر الصناعة إلى عصر المعلومات، وبرزت مفاهيم ومصطلحات جديدة أصبحت جزءً من الحياة اليومية والتي انتشر فيها مصطلح الإدارة الالكترونية، وكان من فوائد ظهور الإدارة الالكترونية زيادة الكفاءة والفعالية الاقتصادية وتحسين مستويات العدالة في المجتمع ومحاصرة الروتين، وتبسيط الإجراءات التي تهدر الوقت والجهد والمال، وكانت فرصة ذهبية للتغلب عل تلك المشكلات وإتباع رؤية جديدة تتغلب بها الإدارة على كافة المعوقات الروتينية وتتلاءم مع طبيعة العصر ..

وقد لجأت الحكومات إلى تبني سياسات تتمثل في وضع خطط دقيقة، وإجراءات عمل واضحة للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الانترنت في تنفيذ الأعمال الحكومية، وإنشاء المواقع الملائمة التي تستطيع من خلالها تقديم الخدمات اللازمة بكل يسر ودقة ومرونة..

وتتجه دول العالم إلى التحول نحو تطبيق هذه الإدارة الحديثة، لأنها أصبحت نهجاً عالمياً ينبغي إتباعه من خلال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القيام بالأعمال الإدارية المطلوبة.

من هنا برزت الضرورة لإدخال وتطبيق الإدارة الالكترونية في إدارة خدمات جميع أعمال الجهات الحكومية والقطاعات الإدارية، وما يتطلبه ذلك من تهيئة إدارية وتشريعية وتقنية، بالإضافة إلى التهيئة الاجتماعية داخل الدولة[1].

وعلى ضوء هذا سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين أساسين، سنتناول في المبحث الأول ماهية الإدارة الالكترونية، أما المبحث الثاني سنتحدث فيه عن مقومات ومبادئ الادارة الالكترونية.

[1] ياسر محمد عبد العال، الإدارة الالكترونية وتحديات المجتمع الرقمي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2016 ، ص 04.

المبحث الأول: ماهية الإدارة الالكترونية

إن موضوع الإدارة الالكترونية من الموضوعات الحديثة المطروحة على الساحة الإقليمية والدولية، والتي تحاول جميع دول العالم إعادة هيكلة أنظمتها الإدارية حسب طاقة ومقومات موارد كل دولة، وقد نرى موارد الدول النامية أكثر من موارد الدول المتقدمة، ولكن بسبب سوء إدارتها لهذه الموارد جعلتها أقل من هذه الدول المتقدمة من حيث التكنولوجيا والتطور.

وسنناقش هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب: نتناول فيها مفهوم الإدارة الالكترونية من حيث التعريف والنشأة والتطور، والخصائص والأهمية وأهداف وأنماطها.

المطلب الأول: تعريف الإدارة الالكترونية وتمييزها عن الحكومة الالكترونية

الفرع الاول: تعريف الادارة الالكترونية

يعتبر مصطلح الإدارة الالكترونية **E-Management** من المصطلحات العلمية المستحدثة تماماً في مجال العلوم العصرية والتي أشار إلى بعض موضوعاتها القليل جداً من البحوث والدراسات والكتابات العلمية السابقة.

وهي منهج حديث موجه إلى المنتجات من السلع والخدمات وسرعة الأداء ويعتمد على استخدام شبكة متقدمة للاتصالات لبحث واسترجاع المعلومات بغية دعم واتخاذ القرارات الفردية والتنظيمية، وهي مدخل جديد يقوم على استخدام المعرفة والمعلومات ونظم البرامج المتطورة والاتصالات للقيام بالوظائف الإدارية وانجاز الأعمال التنفيذية، واعتماد الإنترنت والشبكات الأخرى في تقديم الخدمات بصورة الكترونية بالإضافة إلى تبادل المعلومات بين العاملين في المنظمة وبين الأطراف الخارجية بما يساعد على اتخاذ القرارات ورفع كفاءة الأداء وفعاليته.[1]

[1] مصطفى كولار ، الإدارة الالكترونية للموارد البشرية، دار ألفا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2019، ص 21.

اختلفت الآراء حول اعطاء تعريف دقيق للإدارة الالكترونية، وذلك بالنظر للتطورات الكثيرة الحاصلة في كافة الحالات وخاصة في الجانب الإداري منه حيث نجد ان الإدارة الحديثة حاليا تعتمد على التقنية المتطورة التي تساعدها في انجاز أعمالها، وتحقيق غاياتها بأقل جهد وتكلفة.

- تعرف بأنها الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الالكتروني عن طريق استخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقًا.

- تعرف بأنها منظومة إلكترونية متكاملة تعتمد على تقنيات الاتصالات والمعلومات لتحويل العمل الإداري اليدوي إلى أعمال تنفذ بواسطة التقنيات الرقمية الحديثة.[1]

- وهناك من يرى بأنها مرادف لعمليات تبسيط الإجراءات الحكومية، وتيسير النظام البيروقراطي أمام المواطنين من خلال إيصال الخدمات لهم بشكل سريع وعادل في إطار من النزاهة والشفافية والمساءلة الحكومية.[2]

- وتعريف آخر يعتمدها مفهوما جديدا يقوم على استخدام تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد الحكومية، وكذلك لضمان توفير خدمة حكومية للمواطنين، الشركات، المستثمرين والأجانب"

وتشمل الإدارة الالكترونية جميع مكونات الإدارة من تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم وتحفيز، إلا أنها تتميز بقدرتها على تخليق المعرفة بصورة مستمرة، وتوظيفها من اجل تحقيق أهدافها[3].

ويعرف البنك الدولي الإدارة الالكترونية بأنها: مصطلح حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من

[1] مصطفى كولار، الإدارة الالكترونية للموارد البشرية، المرجع السابق، ص 21.

[2] ياسر محمد عبد العال، لإدارة الالكترونية وتحديات المجتمع الرقمي، المرجع السابق ، ص 71.

[3] ابو بكر محمود الهوشي، الحكومة الالكترونية، الواقع والأفاق، مجموعة النيل العربية، مصر، 2006، ص ص409,410.

اجل زيادة كفـــاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات إلى مواطنين ومجتمع الأعمال، وتمكينهم من المعلومات بما يدعم كافة النظم الإجرائيـــة الحكومية، ويقضي على الفساد وإعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها، والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة.

أما التعر يف الذي تبناه الاتحاد الأوربي فهو أنها: حكومة تستخدم تكنولوجيـــا المعلومـــات والاتصـــالات لتقـــدم للمـــواطنين وقطـــاع الأعمـــال الفرصـــة للتعامـــل والتواصـــل مـــع الحكومـــة، باســـتخدام الطـــرق المختلفـــة.

للاتصال مثل الهواتف الفاكس البطاقات الذكية الأكشاك البريد الالكـــتروني والانترنت، وهي تتعلـــق بكيفية تنظـــيم الحكومة نفسها في الإدارة والقوانين والتنظـــيم، ووضع إطار لتحسين وتنسيق طرق إيصال الخدمات وتحقيق التكامل بين الإجراءات[1].

فالإدارة الالكترونية وفق هذه التعريفات هي عملية إدارية في المقام الأول تشمل: التخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة، وأن ما يميزها عن الإدارة التقليدية هو قيامها على الامكانيات التكنولوجية التي توفرها شبكة الأنترنت وبالتالي يمكن تقسيم هذا المصطلح إلى مقطعين أساسين: أحدهما "الإدارة" وهو يعبر عن نشاط إنجاز الأعمال والمعاملات من خلال جهود الآخرين لتحقيق الأهداف المرجوة، بينما يقصد بالمقطع الثاني "الإلكترونية" بأنه نوع من التوصيف كمجال لأداء النشاط في المقطع الأول بحيث يتم أداء هذا النشاط من خلال استخدام الوسائل والوسائط التكنولوجية المختلفة[2]

الفرع الثاني: الفرق بين الإدارة الإلكترونية والحكومة الالكترونية

الإدارة الالكترونيـــة هـــي إســـتراتيجية إداريـــة لعصـــر المعلومـــات، تعمـــل علـــى تحقيـــق خـــدمات أكمـــل للمواطنين والمؤسسات ولزئنها (الإدارة الخاصة

[1] world bank a- difinition of E- government (online) www.world bank.org/ public sector/ egov/ egovstudies htm acces 08/06/2015/

[2] مصطفى كولار ، المرجع السابق،ص 30 .

منهم)، مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة، من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية والمعنوية المتاحة في إطار الكتروني حديث، من اجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيق للمطالب المستهدفة ولجودة المطلوبة.

الحكومة الالكترونية: هي المصلحة أو الجهاز الحكومي الذي تستخدم التكنولوجيا المتطورة، وخاصة الحاسبات الآلية وشبكات الانترنت، التي توفر المواقع الالكترونية المختلفة لدعم وتعزيز الحصول على المعلومات والخدمات الحكومية وتوصيلها للمواطنين ومؤسسات الأعمال في المجتمع، بشفافية وكفاءة وبعدالة عالية. [1]

ونظرا إلى انقسام الآراء انقساما كبيرا حول هاذين المفهومين، فبعض المفكرين والمهتمين يرى أنها إدارة وليست حكومة، ولدى هؤلاء أسبابهم، وبعضهم الآخر يرى أنها حكومة وليست إدارة، وعند تتبع وقائع ذلك الاختلاف النظري الاصطلاحي تبين ان لدى بعضهم قناعة بأن الحكومة الالكترونية جزء من تطبيقات الإدارة الالكترونية، وان تعبير الإدارة الالكترونية أكثر اتساعا ورحابة من تعبير الحكومة الالكترونية، وان الإدارة الالكترونية بمثابة مضلة كبيرة تدخل تحتها تطبيقات مختلفة منها: التجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية والحكومة الالكترونية..

ووجهة نظر هؤلاء ان تعبير الإدارة الالكترونية هو الأصل الذي تتفرع منه بقية التعريفات، وانه اشمل وأعمق، وحجة هذا الفريق انه لا حكومة من دون إدارة، وعليه من وجهة نظرهم فلا حكومة الكترونية من دون إدارة الكترونية . ويضيف هؤلاء إلى أدلتهم على محدودية اصطلاح الحكومة الالكترونية وعدم دقته.

[1] السعيد مبروك إبراهيم، إدارة المكتبات الجامعية في ضوء اتجاهات الإدارة المعاصرة الجودة الشاملة لإدارة المعرفة الإدارة الالكترونية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر ، 2012، ص ص 323,324.

إن الذين يرشحون هذا الاصطلاح للتداول ويستخدمونه بديلا للإدارة الالكترونية غاب عنهم ان حكومة ما من حكومات العالم لا يمكنها بحال من الأحوال ان تنجز جميع أعمالها المنوطة بها عن طريق الأنترنت أو حتى الاكسترنات، فموارد البلاد وأعمالها وبعض معلوماتها ذات الطبيعة الخاصة والحساسة لا يمكن تداولها عن طريق الشبكة العالمية، ومن هذا المنطلق يرى أصحاب هذا الرأي عجز مصطلح الحكومة الالكترونية عن تحقيق المفهوم العام المراد منه، وبقى تعبير الإدارة الالكترونية الأدق تعبيرا عن إجراءاتها وممارساتها [1]

أما الرأي الثانى فيرى أنها حكومة وليست إدارة كون أن الإدارة جزء من الحكومة، فبالنسبة له الإدارة الالكترونية هي جزء من الحكومة الالكترونية، وأن التطبيقات التكنولوجية فى الإدارة التى تعمل على تحويل جميع العمليات الإدارية ذات الطبيعة الورقية إلى عمليات إلكترونية باستخدام التكنولوجيا الحديثة، تبقى تلك الممارسات والتطبيقات فى دائرة محدودة أو شبكة محدودة خاصة بالمؤسسة أو القسم الإداري أو الوحدة الإدارية، وحين نربط الشبكات الداخلية لتلك الدوائر المحدودة بحدود مؤسساتها أو إدارتها الصغيرة بشبكة كبرى تنتظم داخلها جميع دوائر الدولة وتخضع لتصرفها، نصل إلى صيغة الحكومة الإلكتروني فمن وجهة نظر هذا الفريق فإن الإدارة الإلكترونية مرحلة سابقة على الحكومة الإلكترونية والتى هي أعم وأشمل حيث تصب فيها إدارات الدولة المتنوعة .

وهناك رأي ثالث يدعوا إلى إهمال هذا الخلاف والتعاطي مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، فهم يرون أنه ليس هناك فرقا سواء كان التعبير إدارة إلكترونية أو حكومة إلكترونية بالنظر إلى الهدف الأساسي فلا يوجد اختلاف على الهدف الأساسي للإدارة الإلكترونية أو الحكومة الإلكترونية، وهو التحسين المستمر لعمليات التفاعل المستمر بين ثلاث

[1] حسين محمد الحسن، الإدارة الالكترونية, المفاهيم، الخصائص ,المتطلبات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، د.س.ن، الأردن، ص 52,54.

مجموعات وهي الحكومة وقطاع الأعمال والمواطنين، من أجل تحقيق الرقى السياسي والاقتصادي والاجتماعي للأفراد، وأيضا بالنظر إلى التعبير عن استراتيجية عصر المعلومات، فكلا المصطلحين فى النهاية يعبر عن استراتيجية إدارية لعصر المعلومات تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين وللمتعاملين معها، مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة والتى يتم معالجتها من خلال توظيف الموارد المادية والمعنوية المتاحة فى إطار إلكتروني حديث من أجل الاستثمار من الأمثل للوقت والمال والجهد وتحقيقا للمطالب المستهدفة بالجودة المطلوبة، فيرى أصحاب وجهة النظر هذه أن هذه المكاسب كلها أولى بالعناء بدلا من الدخول فى دائرة الخلافات المفرغة التى تضيع مزيدا من الوقت الذى تسعى التكنولوجية الحديثة إلى ترشيده واستغلاله.[1]

المطلب الثاني: خصائص الإدارة الإلكترونية وأهميتها

تمتلك الإدارة الإلكترونية مجموعة من الخصائص تميزها عن الإدارة التقليدية، هذه الميزات هي التي تجعل الدول تسعى إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية في منظماتها وفيما يأتي سيتم بيان هذه الخصائص:

الفرع الاول: خصائص الادارة الإلكترونية

– تتسم بالشفافية وهي محصلة لوجود الرقابة الإلكترونية، تضمن من خلالها المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات، إذ تعتبر الجسر الذي يربط بين المواطن ومؤسسات المجتمع المدني والسلطات المسؤولة عن مهام الخدمة العامة.

– السرعة النسبية في توفير المعلومات عبر الوسائل والتقنيات المتوفرة.

[1] نادية ابراهيم السيد هنيدي، الادارة الالكترونية وإشكالية التداخل بينها وبين الحكومة الالكترونية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، مصر ،2017، ص 121,122.

– تبسيط الإجراءات أمام الحاجة للتحديث والعصرنة حيث عملت جل الإدارات على إدخال المعلومات إلى مصالحها وحرصت على الإستخدام الأمثل لما لها من إمكانيات وقدرات في تلبية حاجات المواطنين في شكل مبسط وسريع.

–إدارة بلا ورق فهي تتكون من شبكة التكنولوجيا والإتصالات مثل : البريد الإلكتروني، الأرشيف الإلكتروني، الرسائل الصوتية، ونظم تطبيقات المتابعة الآلية[1].

–التفاعل الآني على مدار الساعة، هنا وفي كل مكان هذا من خلال التفاعل الحي المباشر بين المتعاملين كما أنه يعمل وفق قاعدة 24 سا في اليوم و 7 أيام في الأسبوع مما يوفر إمكانية التعامل والعمل في الوقت الحقيقي مع العاملين والموجودين في أي مكان في العالم بيسر وسهولة وبتكلفة اتصال محدودة.

–السرعة الفائقة الموارد، العمل عن بعد وبلا حدود :سرعة التوصيل الكهربائي التي تقرب من سرعة الضوء حيث يستغرق إرسال رسالة من قارة لأخرى عبر البريد الإلكتروني حوالي 15 ثانية، فالسمة الأساسية للأعمال أو للعمل الإلكتروني هي إمكانية العمل بلا حدود وهذه السمة تؤدي بنا بدون شك إلى تطوير نظرة الإدارة إلى نفسها وإلى قدراتها الجوهرية باتجاه المزيد من التنظيم الهائل والمرن [2]

–الرقابة المباشرة والصادقة وهي من بين خصائص الإدارة الإلكترونية الهامة أيضا بحيث أنه أصبح بإمكانها أن تتابع مواقع عملها المختلفة عبر الشاشات والكاميرات الرقمية التي في وسع الإدارة الإلكترونية أن تسلطها على كل بقعة من مواقعها الإدارية، وكذلك على منافذها وأجهزتها التي يتعامل معها الجمهور وهكذا يصبح لدى الإدارة الأداة المضمونة الصادقة، التي تقيم بها أنشطتها وتتابع بها مواقعها باطمئنان بعيدا عن أسلوب المتابعة بالمذكرات والتقارير التي يرفعها الأفراد في الإدارات التقليدية، بما يعرف عنها من مشكلات يأتي في مقدمتها إنعدام الشفافية في كثير من الحالات فضلا عن بطء هذا الأسلوب، ويمكن بوضوح

[1] مزهر شعبان العاني, ،شوقي ناجي جواد، الإدارة الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان 2014،ص187 ، 189

[2] نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 159,160

كشف هذا الفارق حين نتصور إدارتين، إحداهما تجلس في انتظار مراقب أو مجموعة مراقبين أرسلتهم ليكتبوا لها تقريرا عن موقع ما، ويتابعوا سير العمل فيه، وأخرى تجلس في مكانها تشاهد حركة العمل في هذا الموقع مباشرة، وتسمع أيضا كل ما يدور فيه.[1]

-التركيز على الإجراءات التنفيذية والانجازات.

-إدارة الكترونية دون أوامر وروتين تقليدي، والتي تعتمد الشبكات الحاسوبية وشبكات الاتصالات اللاسلكية والتقنيات الذكية في إدارة وصنع القرار[2].

-لا تقوم الإدارة الالكترونية على مثل تلك الهياكل التنظيمية، ولا تعرف التسلسل الوظيفي المعمول به في دوائر الإدارة التقليدية، فهي إدارة لا تقوم على ممارسات الأفراد من موظفيها وجهدهم اليدوي في إدارة معاملاتها، بقدر ما تقوم على إدارة المعلومات التي تحتفظ بها في دوائرها حسب برامج معينة، ومن ضمن تلك البرامج ما يتيح الكفاءة في تقديم الخدمات العامة فالكفاءة تأخذ عدة أشكال منها تخفيض الأخطاء وتحسين الدخل وأيضا تخفيض التكاليف والتقليل من البيروقراطية، من خلال إعادة هندسة الإجراءات، مما يؤدي إلى تقليل الوقت المحدد لتحقيق الأهداف، وإعطاء الفرصة للموظفين للحصول على مهارات جديدة وتطوير أنفسهم.

-التسويق ويشمل التعرف على أفضل الطرق الممكنة للتعامل مع الأفراد والقطاع الخاص وتنمية الإحساس لدى المواطنين بأهمية تمركز اهتمام الحكومة حوله وبالتالي أهميته كمواطن له حقوق كما له واجبات.

---

[1] حسين محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية بين النظرية التطبيق المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي المحور الثاني التوجهات والأساليب الحديثة، من 01 إلى 04 نوفمبر2009 ، ص21

[2] محمود عبد الفتاح رضوان، الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها الوظيفية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر ،2013، ص 20، 21

– تقديم خدمات جديدة ومتطورة لان تقديم الخدمات بصورة أفضل هي من الدوافع الرئيسية للإدارة الالكترونية، وتركز على تحسين خبرات الأفراد في التعامل مع الحكومة عند تقديمهم للطلبات أو الحصول على الخدمات، ويمكن تحسين هذه الخدمات من خلال الكفاءة.

– اللامركزية التي تمثل هدف تسعى إليه الدول ذات المساحة الجغرافية الكبيرة، مع وجود تجانس في نوعية الأفراد مع انه من الصعب على الحكومة الالكترونية التأثير على المنظمات الكبرى التي اعتمدت على البيروقراطية

–التنمية الاقتصادية لها علاقة مباشرة بالشفافية، فالدول التي تتطلع إلى التطوير الاقتصادي يكون لديها دافع للاتجاه نحو مشروع الإدارة الالكترونية، وخاصة إذا كانت تتطلع إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين صورتها أمام المستثمرين، فالإدارة الالكترونية تحسن البيئة التحتية لتقديم الخدمات وهذا جانب من جوانب التزامها بإجراء تغييرات للدخول إلى اقتصاد المعرفة.[1]

الفرع الثاني: أهمية الإدارة الإلكترونية

تنحصر أهمية الإدارة الالكترونية في القدرة على مواكبة التطور النوعي والكمي في مجال تطبيق تقنيات ونظم المعلومات، وما يرافقها من انبثاق ما يمكن تسميته بالثورة المعلوماتية المستمرة.

فالإدارة الالكترونية تمثل نوعا من الاستجابة القوية لتحديات القرن الواحد والعشرين، ومنه يمكن تلخيص أهمية الإدارة الالكترونية في:

[1] مختار حماد، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007، ص 13.

1-**انبثاق ثورة المعلومات والمعرفة:** نحن نعيش في عصر انفجار المعلومات والمعرفة، وتتابع موجات

توالدها وتراكمها بوحدات زمنية غير ملموسة، تعجز كل القدرات الإنسانية على ضبطها والإلمام بها، وتعبر عن ثورة المعلومات والمعرفة ظاهرة انبثاق العالم الرقمي والتطور النوعي المستمر في نظم وتقنيات المعلومات وشبكات الاتصالات وتحويل العالم إلى قرية كونية مضغوطة وصغيرة ولكنها مفتوحة الأفاق وغير واضحة المعالم.

لقد استطاعت الثورة المعلوماتية وما رافقها من تكنولوجيا حديثة للاتصال ان تلغي كلا من الزمان والمكان.

فالاتصال أصبح آنيا وفوري فالأقمار الصناعية بشبكتها المجهزة بالحاسوب استطاعت نقل الصوت والصورة معا.

2- **فرص وتحديات تكنولوجيا المعلومات:** إن ثورة تكنولوجيا المعلومات تمثل السمة الأساسية لانبثاق القرن الواحد والعشرين، كما تمثل إطلالة على مستقبل العلم والثقافة والحضارة الإنسانية، لقد تجلت ثورة تكنولوجيا المعلومات في أفكار وقدرات وطاقات جدية من الإبداع والخلق والابتكار في استخدام الحاسوب وتطوير قدراته وسرعة معالجته ومساحة تخزينه واصطناع ذكائه[1].

3-**ثورة الانترنت (الأعمال):** إذا كانت تكنولوجيا المعلومات حسب تقديرات علماء المعلوماتية هي القوة التي سوف تحول الألفية الثالثة إلى أعظم ازدهار في التاريخ، فالإنترنت هي اكبر تقدم تكنولوجي منذ اختراع آلة الطباعة قبل 500 عام، وهنا تكمن أهمية شبكة الانترنت وتأثيرها بالنسبة للإدارة الدولية.

4-**العولمة :** من اكبر التحديات التي تواجه المجتمع العربي في هذا العقد هو ظاهرة العولمة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية وغيرها، وتتجلى هذه الأبعاد في

[1] سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية. وأفاق تطبيقاتها العربية، معهد الادارة العامة، السعودية ، 2005، ص 35,36.

اندماج اقتصاديات العالم واتساع دائرة الاعتماد المتبادل في أنشطة الأعمال الدولية التجارة الدولية.

فاليوم نشهد تحول العالم إلى اقتصاد كوني مُعَوْلَم بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات التقنية العالية، والمرونة الفائقة في التشبيك والحوسبة، مما ساعد على نشوء السوق الالكتروني العالمي الذي تتبادل فيه المنتجات والخدمات والمعلومات بسرعة وتلقائية من الصعب تصورها.

5-التغيرات الجذرية المستمرة في بيئة الأعمال: إذا أخذنا تكنولوجيا المعلومات نجد ان التغيرات التي أحدثتها في بيئة الأعمال ليس لها حدود، وهي متصاعدة القوة في التأثير الشامل على المنظمات والأفراد والجماعات، واليوم نشهد تحول المنظمات التقليدية إلى منظمات قائمة على المعلومات، كما تستخدم تكنولوجيا المعلومات لخلق تغيرات مهمة في أنماط العمل، وفي مقدمة هذه التغيرات تحول المنظمات من الهياكل الهرمية المنضبطة التي توجه من خلال وحدة القيادة والسيطرة إلى منظمات مرنة وبسيطة ومتكيفة مع التغيرات الداخلية والخارجية[1].

كما تبرز أهمية الإدارة الالكترونية أيضا بالنسبة للقطاع الخاص في انه دائما هو السباق إلى كل جديد على مستوى الكثير من الأصعدة وبخاصة الصعيد الإداري، ولعل ذلك يعود إلى الاحترافية التي يدار بها القطاع الخاص، ويمكن استعراض بعض الدوافع التي حفزت القطاع الخاص لنيل أسبقية الوصول إلى أسلوب الإدارة الالكترونية من خلال:

- تعيين الإدارة الالكترونية شركا ومؤسساتها على الاستجابة السريعة لما تحتاج إليه الأسواق من منتجات ذات مواصفات معينة، بفعل قاعدة المعلومات التي توفرها تلك الإدارات شركاتها ومؤسساتها عن رغبات السوق أسعارها.
- تتمتع الإدارات الالكترونية بفعالية عالية في تخفيض النفقات الطائلة التي تتكبدها الشركات والمؤسسات على تجهيز المتاجر وتشغيلها.

[1] سعد غالب ياسين، المرجع نفسه، ص 38

- تسهم الإدارات الالكترونية في زيادة القدرة التنافسية لدى الشركات أو المؤسسات، من خلال وقوفها الدائم على احتياجات الأسواق ومعرفة رغبات المستهلكين وإشباع تلك الرغبات والاحتياجات.

أما الأهمية بالنسبة للقطاع العام فلا تقل حاجته إلى التقنية عن حاجة القطاع الخاص إليها، فلدى القطاع العام من المشكلات الإدارية ما يدفعه دائما إلى البحث عن حلول لهذه المشكلات، ويمكننا استعراض أهم النقاط التي تؤكد حاجة القطاع الحكومي لتطبيق أسلوب الإدارة الالكترونية من خلال الأتي:

- تردي مستوى خدمات كثير من تلك الإدارات وتعقيدها إلى الدرجة التي تستدعي الحاجة إلى تبسيط اجراءاتها وجعلها أكثر سلاسة ومرونة، وتسهيل تقديمها للمواطنين.
- تحتاج الإدارات الحكومية إلى خوض تجربة الإدارة الالكترونية، لزيادة قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في حركة التجارة العالمية.
- تخفيف عبئ إيجاد فرص جديدة للعمل عن كاهل الدولة، بفتح الباب أمام فرص العمل الحرفي الخارج بتشجيع المشروعات الصغيرة وتسويق منتجاتها.
- تختصر الإدارة الالكترونية وقت تنفيذ المعاملات الإدارية المختلفة، وتسهل الاتصال بين إدارات الأجهزة الحكومية ومنظماتها، وتوفر الدقة والوضوح في العمليات الإدارية وترشد استخدام الأوراق في المعاملات.[1]

المطلب الثالث: أهداف الإدارة الإلكترونية وأنماطها

لا شك أن الإدارات العامة والخاصة أصبحت الآن مجبرة على تبني أفكار الإدارة الإلكترونية لتسهيل عملية التفاعل بين موظفي الحكومة الالكترونية مع بعضهم البعض أو مع العملاء أو القطاع الخاص وعملائه، وتمكين المستخدمين من الاتصال والتنسيق معا خلال

[1] حسين محمد الحسن، المرجع السابق، ص 63-64.

غرف الحوار أو الدردشة **Chat Room** ولوحات النقاش **Whiteboards** وبالتالي فهي تحقق الأهداف وهذا ما سنتطرق اليه في هذا الفرع:

الفرع الاول: أهداف الإدارة الإلكترونية:

1 – **الوصول إلى أفضل خدمة:** بحيث أن التحول إلى نظام الإدارة الالكترونية يعكس رغبة صادقة لتحقيق أهداف عظيمة تتفق وثورة المعلومات والاتصالات التي تحياها البشرية في الوقت الحالي، وهو ما ينعكس على شكل اداء الوظيفة العامة أو الخاصة ومن ثم تقديم الخدمات للجمهور بكل سهولة ويسر وبأقل تكاليف.

2 – **توافر عنصر الشفافية:** فيمكن لكل من يتعامل مع هذا النظام أن يعلم أين تقع معاملته وماهي المرحلة التي قطعتها، وهل هناك معوقات في تنفيذها أو لا، والسبب في ذلك أن الدخول إلى الموقع الالكتروني لهذه الإدارة متاح لكل ذي شأن، وليس هناك ما يمكن اخفائه إلا إذا كان الأمر يتعلق بالحياة الخاصة.[1]

– تحقيق مبدا العدالة في تقديم الخدمة بنفس الدقة والتكلفة والجودة والوقت، إلى جانب المساواة في المعاملة والتقدير والاحترام.

– سهولة الوصول إلى الخدمة من خلال شبكات الاتصال من أي مكان وفي أي وقت 24 ساعة / 07 أيام.

– ربط القطاع العام بالقطاع الخاص تحت مضلة واحدة، بفضل البنية الالكترونية التي تجمع القطاعين، فالقطاع العام بحاجة إلى القطاع الخاص ليحصل على حاجياته من السلع والخدمات وهذا الربط يتم بصورة الكترونية.

– السرعة في بناء الاقتصاد المبني على المعرفة وتكوين مجتمع المعرفة.

– رفع كفاءة الأداء الحكومي والإعداد للاندماج في النظام العالمي لمواكبة نظم المعلومات الحديثة المتبعة.

[1] ياسر محمد عبد العال، المرجع السابق، ص 74–75.

– الارتقاء بثقافة ووعي المواطنين من خلال تشجيعهم على استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة.

– تحسين أداء المؤسسات الحكومية من خلال مجموعة الاجراءات المتمثلة في : تخفيض الانفاق الحكومي والتكاليف المباشرة، تحقيق التنسيق بين المؤسسات الحكومية، خفض دورة الوقت، سهولة الوصول للخدمات الالكترونية من خلال النشر الالكتروني بما يحقق العدالة لكل شرائح المجتمع.

– التقليص من الاعتماد على العمل الورقي وتخفيض تكلفة العمال الإدارية.

– الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية بحيث يصبح من المستطاع توجيه الطاقات البشرية للعمل في مهام وأعمال أكثر إنتاجية وذلك إذا تم احتواء المعلومات بشكل رقمي

وفي الأخير يمكن القول أن الهدف الرئيسي من تطبيقات الإدارة العامة الالكترونية هي تحقيق الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات العامة للمستفيدين، والاستعمال الأمثل للموارد الحكومية المحدودة.[1]

الفرع الثاني: أنماط الإدارة الالكترونية

أخذ الإدارة الالكترونية أنماطا مختلفة وأشكالا متعددة، تتفق مع طبيعة العمل لدى المنشاة بما يحقق أهدافها ومن تلك الأنماط ما يلي:

اولا: التجارة الالكترونية[2] E– COMMERCE :

هي استخدام وسائل الكترونية بالأخص الانترنت لتمكين عمليات التبادل بما في ذلك بيع وشراء المنتجات والخدمات وتعمل علي خلق علاقة قوية بين الزبون والمستهلك والشركات فهيي مزيج تكنولوجيا والخدمات للإسراع بأداء التبادل التجاري وإيجاد الية لتبادل المعلومات داخل الشركة وبين الشركة والشركات الاخرى المماثلة من جهة اخري وتكن اهمية التجارة الالكترونية في :

[1] الشيكر أيوب، الادارة الالكترونية في الجزائر تحديات وتطبيقات، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة لونيسي علي البليدة، المجلد 08، العدد 01 ، 2019 ، ص 285, 286.

[2] محمد الصريفي، الادارة الالكترونية، دار الفكر الجامعي للنشر، مصر، 2006، ص 161.

– السماح بالتسوق عبر شبكة الانترنت عن طريق الاتصال الالكتروني المباشر بين المتعاملين وبذلك فهي تستغني عن المستندات الورقية وما تتطلبه من نفقات .

- ترشيد القرارات التي يتخذها كل من البائع والمستهلك بما تتميز به من تدفق للمعلومات فيما بينهم في الوقت المناسب وبطريقة منسقة ودقيقة

-المساهمة في التغلب علي الحواجز التقليدية للمسافات وتقليصها فهي نشاط يتجاوز الحدود الجغرافية

-عدم إمكانية تحديد هوية المتعاقدين حيث تتيح للمنشأة التجارية إدارة معاملتها التجارية بكفاءة من أي مكان في العالم دون أن يؤثر ذلك على الأداء، حيث أنه لا يمكن معرفة كافة المعلومات الأساسية عن الطرفين كما هو الحال في التعاملات التقليدية[1].

ثانيا الصـــــــحة الإلكترونية:[2] هي مصطلح مكون من جزئين: الجزء الأول يتضمن الحرف"e"والذي يعبر عن كلمة الإلكترونية وهي كلمة مشتركة تستخدم في العديد من التطبيقات للتعبير عن مبدأ نقل البيانات الرقمية. والجزء الثاني الصحة والذي يستخدم على نطاق واسع ولا يشير فقط إلى الطب والمرض أو المستشفيات فنطاق الصحة الإلكترونية هي الصحة بشكل عام مع اثنين من الجوانب الرئيسية وهي الصحة العامة التي تقع على عاتق الدولة وتتجه نحو الوقاية ومكافحة الأمراض لدى أفراد المجتمع، بالإضافة إلى الرعاية الصحية التي تتجه نحو الأفراد وعلاج الأمراض تقـوم الصحة الالكترونيـــة بتـوفير الاســـــتثمارات والخـــــدمات والمعلومات الطبية إلى المرضـــى عــبر وسائل إلكترونية فالمريض يستطيع متابعة نتائج الفحوصات الطبيـــة والتحاليل المخبرية والمعلومات والخدمات عبر الشبكة المحلية للمستشفى أو عبر شبكة الانترنت

[1] محمد الصريفي، المرجع السابق، ص 162

[2] وسام بن صالح– الهادي بوقلقول معوفات لإدارة الالكترونية بقطاع الخدمات الصحة المؤسسة الاستشفائية عبد رزاق بوحارة سكيسكدة الملتقي الوطني لتحسن الخدمات الصحية في الجزئر بين اشكالات التسيير ورهانات التمويل ايام 10 11 افريل 2018 ص 7

ثالثا الحكومة الإلكترونية: تعد الحكومة الالكترونية من احد أنماط الإدارة ويقصد بها إدارة الشؤون العامة، بواسطة وسائل الكترونية لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية سياسية والتخلص من الأعمال الروتينية والمركزية بشفافية عالية، ويمكن ان يشمل ذلك في انجاز الخدمات الحكومية بين الجهات المختلفة هي تقوم علي اربع ركائز هي:[1]

*تجمع كافة الانشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية والتبادلية في موقع واحد هو موقع الحكومة الرسمي على شبكة الانترنت

* تحقيق حالة اتصال دائمة بالجمهور مع قدرة تامين كافة احتياجات الاستعلامية والخدماتية لمواطن.

* تحقيق سرعة وفاعلية الربط والتنسيق الاداء والانجاز بين الدوائر الحكومية ذاتها وكل منها على حد.

* تحقيق وفرة في لا نفاق وفي كافة العناصر بما فيها تحقيق عوائد أقل من الحكومة ذات المحتوي التجاري

رابعا التعليم الالكتروني:[2] تشمل التطبيقات الإلكترونية في الإدارة التعليمية عددا من الخدمات الإدارية التي تقدمها البرامج التطبيقية الإلكترونية للإدارة في مؤسسات التعليم استجابة لحاجات المدارس لتطوير العمل الإداري فيها، بما يتماشى مع متطلبات العصر واستخدام تقنية المعلومات ألإدارية لمواكبة ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يعرفها العالم، والتحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، وهناك مجموعة من التطبيقات التي تخدم التحول الإلكتروني للإدارة في المؤسسات التعليمية، منها شؤون الطلبة وشؤون المعلمين والموظفين والشؤون المالية والحسابات، ونظام إدارة المخازن والمشتريات ت .كما

[1] حسن مصطفي هلالي وآخرون , المرجع السابق، ص 11.

[2] عزار الطاهر, نورية سوالمية , تجسيد الادارة الالكترونية بقطاع التعليم بالدول النامية مجلة البحوث والدراسات المجلد 14 العدد 1 , 2020. ص ص 91 92

يمكـــــن إجــراء المحاضــرات الدراســية والاختبارات التحريرية ومناقشة الرسائل العلمية عبر الشبكات المحلية المنشــأة، أو عــبر شبكة الانترنت كما يمكن الاستفادة من الدروس الانية المنشورة على شبكة الانترنت.

خامسا النشـــــــر الإلكتروني الذي يعني " استخدام كافة إمكانات الكمبيوتر) سواء أجهزة وملحقاتها أو برمجيات (في تحويل المحتوى العلمي المنشور بطريقة تقليدية *إلى محتوى منشور بطريقة إلكترونية حيث يتم نشره على أقراص ليزرDVD-CDROM-VD) أو من خلا شبكة الإنترنت " [1].

كما ينظر الى النشر العلمي الالكتروني على أنه " ذلك النشاط الذي يتضمن اختيار وتجهيز وتسويق المواد العلمية المراد نشرها، حيث يقوم المؤلف (أستاذ جامعي، أكاديمي باحث، عالم.(باختيار موضوع علمي في تخصص ما، وتجهيزه من خلا وسائط تكنولوجية حديثة (كالحاسب الآلي) وتسويقه وبثه عن طريق شبكة الانترنيت، ليكون متاحا أمام جمهور النت في شكله النهائي حيث يمكـــن متابعـــة الأخبـــار العاجلـــة والنشـــــرات الاقتصــادية والاجتماعيــة والإطلاع علــى آخــر المؤلفــات، والاســـتفادة مــن محركــات البحــث المتنوعـــة وتحقيق سرعة الحصول على المعلومة من مصادره الأساسية[2].

[1] وهيبة بوزيفي، النشر الالكتروني والسرقات العلمية، الملتقي الدولي الرابع حول النشر الالكتروني ومناهج البحث العلمي في اللغة والادب والفنون، مجلد 18، العدد 01 ، 25 نوفمبر 2018 ص197.

[2] مصطفي كولار، المرجع السابق، ص 50

المبحث الثاني: مقومات الادارة الالكترونية

تقوم لإدارة الالكترونية كمفهوم متطور ومرتبط بالثورة التقنية وتكنولوجيا الاعلام والاتصال. تقوم علي نمط جديد من الاليات والمقومات الحديثة التي تستعمل كمجموعة متكاملة ومترابطة ومستمرة وهدا علي خلاف ما درجت عليه الادارة التقليدية من استخدام متباعد وجامد للوسائل القديمة, و يتبلور مفهوم الإدارة الإلكترونية حول استخدام المعلومات وتبادلها بين العاملين بصورة إلكترونيه وكذلك تقديم الخدمات والتواصل مع الأطراف الخارجية بشكل إلكتروني ممّا يحفز على دوام المعرفة وهذا بدوره يحقق تكامل الرؤية ليتم اتخاذ القرارات على ضوئها فالإدارة الإلكترونية وما حققته من أهداف ومزايا ساهمت في نهوض الكثير من القطاعات والمؤسسات العامة والخاصة فهي توفر الوقت والجهد وتقدم الخدمات بشكلٍ أسرع حسب تكامل العناصر الحديثة التي تتكون منها والتي تتمثل في :

المطلب الاول: المتطلبات الفنية وعناصر الادارة الالكترونية

تتكون الادارة الالكترونية من الناحية الفنية من أربع عناصر مترابطة وهي صنيعة الامتزاج الخصب لتلك العاصر والتي تتمثل في

الفرع الاول: الحواسيب وملحقاتها (عتاد الحاسوب Hardware) :[1]و المقصود بعتاد الحاسوب اجهزة الحاسوب و المكونات المادية له ونضمه وملحقاته وشبكاته وتشمل الحواسيب الالية الوحدات التالية:

أولا: وحدات الادخال: وهي الوسائط التي يتم من خلالها عملية ادخال البيانات والمعلومات الي الحاسوب مثل وحدات الادخال التقليدية (لوحة المفاتيح. الفارة .....الخ ووحدات الادخال الحديثة التي تعتمد على اللمس مثل القلم الضوئي والماسحات وأجهزة الادخال الصوتية ...الخ

[1] مصطفي يوسف اسكافي، الادارة الالكترونية ادارة بلا ورق، ادارة بلا مكان، ادارة بلا زمان، ادارة بلا تنظيمات جامدة دار ومؤسسة رسلان لنشر والتوزيع، سوريا ،2011 ص ص 76، 77.

ثانيا: وحدة المعالجة المركزية: تعتبر اهم جزء في النظام الحاسوب والذي يتم فيه معظم عمليات المعالجة وتتضمن مجموعة الوحدات هي (الذاكرة الرئيسة، وحدات الحاسب وحدات السيطرة)

ثالثا: وحدات الاخراج:

هي الاجهزة التي تقوم بعرض البيانات مثل الطابعة والشاشة

الفرع الثاني: البرمجيات او الكيان البرامجي للحاسوب Software:

تعد من اهم العناصر المكونة لنضام الحاسب الالي وهي مجموعة البرامج والتعليمات التي تغطي المجالات حيث يتم عن طريقها فعليا توظيف امكانات الحاسب في اداء العديد من الوظائف التي تختلف باختلاق حاجيات كل مستخدم من مستخدمي الحاسوب حيث تضم الأجزاء الرئيسية التالية:

اولا: البرامج التشغيلية أو أنظمة التشغيل: [1] هو البرنامج الأساسي الذي يسيطر سيطرة كاملة على جهاز الحاسب ويسمح لعدة برامج أن تتشارك على الجهاز نفسه وأن تعمل كلها جنباً إلى جنب ويقوم نظام التشغيل بالتنسيق فيما بينها لكي تقوم بالعمل المناطة به. وهناك العديد من أنظمة التشغيل للأجهزة الشخصية ولكن أشهرها وأكثرها انتشاراً على الإطلاق هو نظام التشغيل "ويندوز Windows" من شركة مايكروسوفت.

ثانيا: برمجيات التطبيق: وهي البرامج التي تصمم لعمل نوع معين من التطبيقات والخدمات وتنقسم إلى:[2]

1) **التطبيقات الجاهزة:** مثل برامج مايكروسوفت أوفيس 2000 و2003 و أوفيس XP المحتوي على طقم البرامج لعمل التطبيقات المختلفة مثل معالجة النصوص والجداول الإلكترونية وقواعد البيانات وغيرها من التطبيقات مثل الرسومات والألعاب

[1] محمد الصير في الادارة الالكترونية المرجع السابق ص 69.

[2] سليم الحسنية، المرجع السابق، ص105.

2) البرامج الخاصة: المعدة بواسطة المستخدم أو شركات البرمجة لعمل خدمة معينة لمؤسسة أو منشأة مثل (برامج المحاسبة – برامج العقارات –برامج شئون الموظفين وغيرها.

ثالثا: شبكات الاتصال Communication Network[1]

هي وصلات الكترونية عبر نسيج اتصالي تسمح لمستخدميها المشاركة في الموارد المتاحة وتناقل المعلومات فيما بينهم، حيث تمثل شبكات الحاسوب مكانة بارزة في تقنية المكاتب وتساهم في رفع كفاءة التشغيل ودعم تطبيقات الادارة الالكترونية وتشمل:

1)**الشبكة الداخلية للمنضمة الإنترانات:** تعرف بأنها شبكة عمل داخل المؤسسة الواحدة يمكن من خلالها الوصول إلى معلومات تخص استخدام أدوات مشابهة لتلك التي يتم الاعتماد عليها في شبكة الانترنت مثل الويب حيث تسمح لمضفين بالحصول على البيانات والمعلومات وتبادلها داخل المنضمة او المؤسس وتمنحهم هذه الشبكة تمنحهم عدة مزايا منها:

-إنشاء بنية معلومات في المؤسسة.

- خفض تكلفة توزيع المعلومات.

- عقد المؤتمرات الافتراضية بين العاملين مهما كانت مواقعهم وانتشارهم الجغرافي.

2)**الإنترنت (Internet) :**[2] وتتألف من كلمتين International – Inter وبالإنجليزية Network – Netأي الشبكة الدولية، وهي مجموعة متصلة من شبكات الحاسوب التي تضم الحواسيب المرتبطة حول العالم، والتي تقوم بتبادل البيانات فيما بينها بواسطة تبديل الحزم تباع بروتوكول الإنترنت الموحد(IP)، تقدم الإنترنت العديد من الخدمات مثل الشبكة العنكبوتية العالمية (الويب)، وتقنيات التخاطب، والبريد الإلكتروني، وبرتوكولات نقل الملفات(FTP)، وبروتوكولات نقل صفحات الويب(HTTP) ، بحيث تمثل الإنترنت اليوم ظاهرة لها تأثيرها

[1] رابح الوافي، اثر استخدام الادارة الالكترونية علي جودة الخدمات في المؤسسات العمومية الجزائرية قطاع العدالة نموذج اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم التسيير تخصص علوم تسير، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2019، ص 69

[2] مصطفي يوسف اسكافي، المرجع السابق، ص182

الإجتماعي والثقافي في جميع بقاع العالم، وقد أدت إلى تغيير المفاهيم التقليدية لعدة مجالات مثل: العمل والتعليم والتجارة، وبروز شكل آخر لمجتمع المعلومات .

3)**الإكسترانت**Extranet :هي عبارة عن شبكات انترنت داخلية توسعت وامتدت خدماتها [1]الي مستخدمين خارجين مخولين من داخل المنظنة الداخلية والاكسترانت تمثل شبكة محمية دورها الربط بين المنضمة او الشركة او المجهزين او الشركات اذ ينبغي علي المستخدمين لهذه الشبكة تقدين كلمة المرور (Password) لها وحمايتها بنظام خاص يكفل عدم الدخول لها من طرف متصفحي الانترنت والاعتماد علي هده الشبكة من طرف المضمنات والمؤسسات يمنحها العديد من المزايا منها:[2]

-المشاركة بعتاد ونظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فبإمكان مجموعة حواسيب أن تشترك في طابعة واحدة مثلا، وهذا له أهمية من الناحية الاقتصادية.

- المشاركة في البرامج الموجودة في أحد الحواسيب المتصلة بالشبكة: كاستعمال قواعد البيانات أو أي برنامج من البرامج التطبيقية الأخرى.

-ضمان الكفاءة والفعالية في كل أنشطة المؤسسة بالإضافة إلى المساعدة في اتخاذ القرارات.

-تسهيل أداء الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية: فالشبكات هي البنية التحتية الضرورية لهذه الأعمال.

-ضمان السرعة في أداء الكثير من الأعمال وخاصة الخدمات الإلكترونية المقدمة للمستهلكين.

ونضرا لتطور برامج الحاسوب والزيادة المستمرة في عدد المستخدمي الاجهرة في المنضمات يتعين علي هذة الاخيرة الي امتلاك احدث ما توصل اليه صانعو العتاد في العالم وهدا من اجل تحقيق الاهداف المرجوة

---

[1] عاشور عبد الكريم، دور الادارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الامريكية والجزائر، مذرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستير، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، خصص الديموقراطية والترشيد ،جامعة قسنطينة 2020/2019 ص 29 .

[2] رابح الوافي، الرسالة السابقة، ص69.

رابعا: العنصر البشري knowledge workers

وهو ما يعرف بصناع المعرفة من خبراء وفنين والمختصين الذين يمثلون البنية البشرية الوظيفية لمنظومة الادارة الإلكترونية.[1]

ونظرا لكون العنصر البشري من أهم مقومات الإدارة الالكترونية فمن الضروري إعادة النظر في الموارد البشرية و العمل على رفع كفاءاتهم و مهاراتهم التكنولوجية و خبراتهم مع الاعتماد على تأهيل قوى عاملة و كفاءات من خريجي الجامعات وهذا ما يودي خلق وجود فريق عمل متكامل ومؤهل تتوافر فيه سيمات وإمكانيات وخبرة في المعلوماتية والقدرة على التعامل مع أجهزة الاتصالات الحديثة وأنظمة الحاسب الالي وهدا ما يتطلب وضع خطة استراتيجية لتطوير من قدرات الموظفين عن طريق إجراء دورات تكوينية وخلق بيئة تتوفر على تنوع المهارات استخدام التكنولوجية الحديثة و إدارة شبكات الانترنت لضمان خدمات ذات جودة لمواكبة العصر .

خامسا: توفر الإرادة السياسية:

تتمثل الإرادة السياسية في دعم الدولة استراتيجية التحول الالكتروني وهدا بتقديم الدعم المادي اللازم وتخصيص الميزانية اللازمة لقطاع الاتصال والاستثمار في ميدان تكنولوجية المعلومات غير أنه لا يمكن أن تكون الدولة المستثمر الوحيد نظرا لما يتطلبه المشروع من تكاليف عالية الامر الذ يستوجب فتح جمال للخواص من اجل تخفيف عبئ التكاليف وإنجاح المشروع[2].

المطلب الثاني: وظائف الادارة الالكترونية

تعتبر الإدارة الإلكترونية منظومة تنظيمية ووظيفية مرنة لها آثارها الواسعة على المنظمات ومجالات عملها خاصة عمليات تهيئة أو إصلاح البنية التنظيمية مما يعكس عمق التغيير الجذري الذي تحمله تطبيقات الإدارة الإلكترونية ووظائفها الرئيسية وقد أسهمت

[1] مصطفي كولار، المرجع السابق، ص 54.

[2] حفـيـزة مركـب، حتمية الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، ص 95

التغيرات التكنولوجية و تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خلق أسلوب جديد للإدارة الحديثة كما قد أسهمت في تغيير مضامين ووظائف العملية الإدارية التقليدية وهذا تماشيا مع متطلبات عصر المعرفة والمعلوماتية ويمكن توضيح ذلك من خلال التالي:

الفرع الاول: التخطيط الإلكتروني[1] E- planning

يعرف التخطيط بمفهومه التقليدي بأنه الوظيفة الادارية التي تحدد اهداف المنشاة العامة والأهداف التفصيلية للإدارة ثم ايجاد الوسائل المناسبة لتحقيقها بينما التخطيط الالكتروني يمثل عملية ديناميكية في اتجاه الأهداف الواسعة والمرنة والآنية وقصيرة الأمد والقابلة للتجديد والتطوير المستمر والمتواصل وقصيرة الأمد ,والقابلة للتجديد، خلافا لتخطيط التقليدي حيث يعتمد التخطيط الالكتروني علي نضم جديدة للمعرفة كنظم دعم القرار ونضم الخبيرة ونضم الشبكات مما يساعد على تحسين العمليات والتنبؤ والرفع من كفاءة التخطيط والزيادة من فعالية صنع واتخاذ القرارات.

ان المعلومات الرقمية الدائمة التدفق تضفي الاستمرارية علي كل شيء في المؤسسة بما فيها التخطيط مما يحوله من تخطيط زمني منقطع الي التخطيط المستمر وهذا ما يجعل التخطيط الالكتروني يختلف عن على التخطيط التقليدي العديد من النقاط اهمها [2]:

- أن التخطيط الالكتروني يمثل عملية ديناميكية في اتجاه الأهداف الواسعة والمرنة والآنية وقصيرة الأمد والقابلة للتجديد، والتطوير المستمر والمتواصل.
- أنه عملية مستمرة بفضل المعلومات الرقمية دائمة التدفق
- أنه يتجاوز فكرة تقسيم العمل التقليدية بين الإدارة وأعمال التنفيذ، فجميع العاملين يمكنهم المساهمة في التخطيط الالكتروني في كل مكان وزمان.

[1] مصطفي كولار, المرجع السابق، ص ص 77، 78.

[2] مصطفي هلالي، ايمان صالح حسن عبد الفتاح، ريم المفتي وآخرون، الادارة الالكترونية، السحاب لنشر والتوزيع، مصر 2010، ص ص 48، 47.

– تعطي البيئة الرقمية قوة للتخطيط الالكتروني انطلاقا مما يميز البيئة الرقمية من التغير بسرعة، عبر الشبكات المحلية والعالمية، مما يحقق قدرة على الوصول إلى الجديد من الأفكار والأسواق والمنتجات، والخدمات غير الموجودة، وهذا ما يعطي ميزة وأفضلية لعملية التخطيط الالكتروني على حساب الشكل التقليدي.

كما يعزز التخطيط الالكتروني مبدأ المشاركة فجميع العاملين يساهمون في عملية التخطيط في أي زمان ومكان مما يقلص من المركزية بكل اشكالها وهذا عكس التخطيط التقليدي الذي يقوم علي الهرمية في توزيع القرارات والأعمال.[1]

وفيما يلي جدول يوضح الفروق بين التخطيط التقليدي والتخطيط الالكتروني من حيث الهداف والأفق الزمني والمشاركين في وضع الخطة.

التخطيط التقليدي	التخطيط الالكتروني
خطة واحدة توجه اعمال وتجاه الشركة	خطط متعددة للاستجابة للظروف المختلفة.
خطة طويلة او متوسطة او قصيرة الامد (لا يقل امدها عن سنة)	خطط قصيرة وانية (امدها ايام ,اسابيع,اوt صل او شهر)
الخطة تحدد الاهداف والمراحل ووسائل تنفيذها	الخطة قواعد بسيطة او مبدا عام يرشد الاتجاه ولا يقيده
الالتزام بالخطة ضروري لجميع المستويات لغرض التنسيق ووحدة الاتجاه	الخطة مرنة جدا من اجل الالتزام بالاستجابة الدينامكية للمتغيرات
الخطة ترتكز على قدرات الشركة	الخطة ترتكز على الاسواق المتغيرة والزبائن وحاجاتهم الانية والمحتملة
المخاطرة تأتي من عدم الالتزام بالخطة	لمخاطر تاتي من عدم الفدرة على العمل خارج الخطة
الابتكار ضروري من اجل وضع الخطة الافضل	الابتكار ضروري عند التنفيذ للاستجابة للظروف المتغيرة
المديرون هم المخططون والعاملون هم المنفذون	المخططون هم المبادرون من المدرين والمنفذون والعاملين (مدخل للجميع– في كل الاتجاهات الشبكية
الاهداف محددة واضحة وقالبة للقياس	الاهداف عامة غامضة واحتمالية بدرجة عالية
الرسائل محددة بدقة لضمان النجاح	الاهداف مفتوحة حسب الفرصة في السوق وحسب الزبائن
معايير الخطة رئيسية في ترشيد الاداء وتعزيزه	الثقة هي الاداة الرئيسية في ما هو مطلوب انجاحه من اجل الشركة

المصدر: مصطفي كولار, الادارة الالكترونية للموارد البشرية ,دار الفا للنشر , الجزائر2019 ص 81

[1] مصطفي كولار، المرجع السابق، 2019 ,ص 80 .

الفرع الثاني: التنظيم الالكتروني:E-Organizing:

إن التنظيم الالكتروني هو[1]، تنظيم الانشطة بطريقة تسهم في تحقيق اهداف المنضمة كما انه الإطار الفضفاض لتوزيع واسع للسلطة والمهام والعلاقات الشبكية الأفقية التي يحقق التنسيق الآني وكل مكان من أجل انجاز الهدف المشترك لأطراف التنظيم فمع الانترنت يتم التحول من منظمة التركيز على الهياكل والخصائص التنظيمية الرسمية إلى منظمة التركيز على الهدف الواحد المتقاسم ويمكن إجمالا وصف التغيرات التي تحصل في التنظيم التقليدي بالاعتماد على التنظيم الالكتروني في النقاط التالية [2]:

1-الهيكل التنظيمي:

-الانتقال من التنظيم العمودي إلى التنظيم المصفو في أو المشروعي.

-الانتقال من الهيكل القائم على الوحدات الثابتة إلى الهيكل القائم على فرق العمل الجماعية.

-الانتقال من الوحدة التنظيمية الواحدة إلى وحدات تنظيمية مصغرة.

-الانتقال من الهيكل المحدد إلى هيكل غير محدد.

2-التقسيم الإداري:

- الانتقال من التقسيم الإداري التقليدي إلى التنظيم الخلوي المتوسع القائم على تحالفات داخلية وخارجية.

3-سلطة الأوامر:

-الانتقال من السلطة الخطية إلى الوحدات الاستشارية.

-الانتقال من سلسلة الأوامر الخطية إلى الوحدات المستقلة والفرق المدارة ذاتيا.

-الانتقال من رئيس مباشر واحد إلى تعدد الرؤساء المباشرين.

[1] مصطفي كولار، المرجع السابق، ص 82.

[2] رابح الوافي، رسالة سابقة، ص 40

4- **الرسمية:**

- الانتقال من التعليمات الحرفية إلى السياسات المرنة.
- الانتقال من قواعد الإجراءات المحددة إلى إدارة الذات والفرق المدارة ذاتيا.
- الانتقال من جداول العمل القياسية والمجدولة مسبقا إلى جداول العمل المرنة والمتغيرة.

5- **المركزية واللامركزية** المركزية هو تمركز السلطة في القمة إما في التنظيم الالكتروني تعدد مراكز السلطة.

- اللامركزية هي أن السلطة موزعة أما في التنظيم الالكتروني فإن الوحدات مستقلة وفرق مدارة ذاتيا

الفرع الثالث: الرقابة الإلكترونية (E-Controlling):

تعرف الرقابة بشكلها التقليدي بانها متابعة العمل وقياس الاداء والانجاز الفعلي له ومقارنته بما هو مخطط له باستخدام معايير رقابية بحيث تحدد الانجازات الادارية التي يجب تدعيمها ولانحرافات التي السلبية التي يجب معالجتها وتلافيها مستقبل وبالتالي تحقيق الاهداف المطلوبة[1].

أما الرقابة في ظل الإدارة الإلكترونية فهي عملية مستمرة للكشف عن الانحرافات من خلال تدفق المعلومات والربط الشبكي بين المسيرين، والعاملين، والموردين، والمستهلكين، فهي رقابة فورية تعتمد على الشبكة الداخلية للمؤسسة لتقلص الفجوة الزمنية بين الانحراف وتصحيحه ومتابعة مختلف العمليات والأنشطة واتخاذ القرارات وتصحيح الأخطاء.

وكل هدا سيؤدي إلى تدخل المسؤولية الإدارية للمدراء التنفيذيين، فالكل يعمل في الوقت نفسه ويؤدي نفس المهمة ويتحمل نفس المسؤولية وهذا ما يؤدي إلى تنمية الإتجاه المتزايد نحو تأكيد الثقة الإلكترونية والولاء الإلكتروني سواء بين العاملين والإدارة، أو بين المستفيدين والإدارة. بما يعني أن الرقابة الإلكترونية تكون أكثر اقترابا من الرقابة القائمة على الثقة ومما لا شك أن الرقابة الإلكترونية تحقق استخداما فعالا للأنظمة وشبكات المعلومات القائمة علي

[1] مصطفي كولار ، المرجع السابق، ص 86.

الانترنت بكل ما يعنيه من فحص وتدقيق ومتابعة انية في كل وقت وهذا ما يمكن ان يحقق لها العديد من المزايا التي يمكن تحديدها في النقاط التالية[1]:

1) الحد الادني من المفاجآت الداخلية في الرقابة بسبب الرقابة المستمرة بدلا من الدورية.

2) تحفيز العلاقات القائمة علي الثقة وهذا يقلل من الجهد الاداري المطلوب في الرقابة.

3) توسيع الرقابة الي عملية الشراء، الموردين، الشركات المشتركة في شبكة الاعمال الخارجية Extranet .

4) تقليص الاهمية الرقابية القائمة علي المداخلات والعمليات او الانشطة لصالح التاكيد المزايد علي نتائج فهي اذن الاقرب الي الرقابة بالنتائج

5) تساعد علي انخراط الجميع في معرفة ماذا يوجد في الشركة الي حد كبير فهي نمط الرقابة الذي يمكن وصفه بنمط (الكل يعرف ماذا هناك)

ومقابل ذللك تواجه الرقابة الالكترونية بعض المشكلات تتمثل في:

1) افتقارها احيانا لتفاعل الانساني الذي هو اساس في كل تطور حقيقي في الشركة سواء كان تطوير العاملين او الانظمة والمعايير وغيرها. [2]

2) يقترن لدي البعض بان الادارة ترقب نشاطاتهم اولا بأول من دون علمهم.

3) مشكلات الامن حيث ان الرقابة الالكترونية تجعل الشركة ومعلوماتها معرضة عموما للقرصنة والاختراق.

4)ان توسع الرقابة الالكترونية الي الشركاء هو الاخر يحمل اثار سلبية في التسلل الي قواعد بياناتها.

5) مخاطر الاعتماد الزائد علي الانترنت ,فالبعض قد يعتقد انه اذا حصل برمجية قياسية لتشبيك اعمال الشركة والرقابة الالكترونية عليها سيكون هدا كافيا، ولكن هدا غير صحيح لان المضمون الرقابي يضل عملا اداريا ذكيا فقط في اعادة تقيم ما يجب الرقابة عليه والمعير

[1] مصطفي كولار، المرجع السابق، ص 87.

[2] محمود القدوة، الحكومة الالكترونية والإدارة المعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 57، 60.

المعتمدة في الرقابة، بل وفي ربط ذللك بالظروف الخارجية التي تتطلب جهدا رقابيا مكملا بالنضر لتأثيره علي الجهد الكلي لرقابة ونتائجها.[1]

شكل توضيحي للفرق بين الرقابة التقليدية والالكترونية

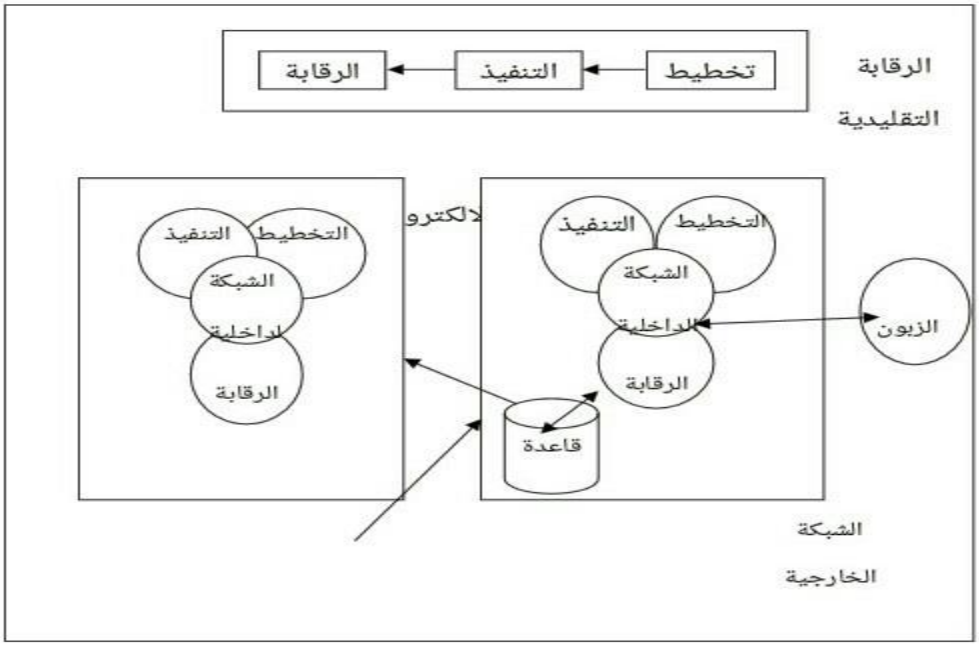

المصدر: مصطفى كولار، الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية، ص81.

الفرع الرابع: القيادة الالكترونية : القيادة بمفهومها التقليدي [2] هي القدرة على اقناع الاخرين في التوجه نحو تحقيق الاهداف والتي هي تجمع المجموعات البشرية وتحفزها للعمل وقد ادى التغير في بيئة الأعمال الالكترونية، والتحول في المفاهيم الإدارية إلى إحداث نقلة نوعية كان من نتائجها الانتقال إلى نمط القيادة الالكترونية ويظهر ذلك في تكون قيادة ذات حس تكنولوجي قادرة علي تحسس ابعاد هدا التطور والتي تنقسم للأنواع الثلاثة التالية:

أولا : القيادة التقنية العملية :حيث ترتكز في نشاطاتها على استخدام تكنولوجيا الانترنت، وتتسم بزيادة توفير المعلومات، وتحسين جودتها، إضافة إلى سرعة الحصول عليها، وهي التي تعرف

[1] محمود القدوة، المرجع السابق، ص 60

[2] مصطفي كولار، المرجع السابق، ص 84

بقيادة الإحساس بالثقة والبرمجيات، وتمكن القائد الالكتروني، من امتلاك قدرة على تحسين مختلف أبعاد التطور التقني في الأجهزة، والبرمجيات، والشبكات والتطبيقات، إضافة إلى أنها تتصف بأنها قيادة الإحساس بالوقت بمعنى أنها تجعل القائد الالكتروني يتسم بمواصفات جديدة وهي سرعة الحركة والاستجابة والمبادرة على تسيير الأعمال، واتخاذ القرارات.

ثانيا: القيادة البشرية الناعمة :تطرح فكرة القيادة الناعمة ضرورة وجود قائد يمتاز بالحرفية والزاد المعرفي وحسن التعامل مع الزبائن، الذين يبحثون عن سرعة الاستجابة لمطالبهم وتتسم القيادة الناعمة بالقدرة العالية على إدارة المنافسة، والوصول إلى السوق، وبالتركيز على عنصر التجديد في توفير الخدمات للمتعاملين.[1]

ثالثا: القيادة الذاتية: هي الاكثر بروزا في ادارة الاعمال عبر الانترنت لان القائد الالكتروني مطلوب منه تحفيز النفس والتركيز على انجاز المهمات والرغبة في المبادرة إضافة إلى المهارة العالية، والمرونة التكيف مع مستجدات البيئة المتغيرة وان يتخذ القرارات سريعة وفورية لما هو مطلوب الان وفي كل مكان وفي مثل هذه الفورية لا يخضع لها القائد التقليدي الذي اعتاد ان يجد فسحة زمنية كافية لتهيئة وجمع المعلومات.[2]

المطلب الثالث: مراحل تنفيذ الإدارة الالكترونية وتقييمها

عند اتخاذ أي قرار خاص بتطبيق الإدارة الالكترونية لابد من التأكد من عدة امور اهمها الحاجة الفعلية لهذه الادارة والتكاليف التي سوف تصرف عليها موازنة بالخدمات التي سوف تقدمها لإدارة وهل تتوفر العناصر الأساسية لإنجاح هذه الإدارة وغيرها من التساؤلات التي تتطلب الإجابة عليها ولذلك لابد من التطرق الى مراحل التنفيذ في هذا الفرع:

---

[1] عاشور عبد لكريم ، دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الوليات المتحدة الامريكية والجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم سياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والترشيد، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلاقات الدولية جامعة قسنطينة 2009 ، 2010 ص 32.

[2] عبان عبد القادر ، تحديات الادارة الالكترونية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة تخصص العلوم لإنسانية والاجتماعية ، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة ص.76

الفرع الاول: مراحل تنفيذ الإدارة الالكترونية:

1-إعـــداد الدراســـة الأوليـــة:

ولإعداد هــذه الدراســة الاولية لابد من تشكيل فريق عمل من ذوي الاختصاص في مجال الادارة والمعلوماتي ضــم بعضويته متخصصــين في الإدارة والمعلوماتيـــة لغــرض معرفــة واقــع حــال الإدارة مــن تقنيــات المعلومــات وتحديــد البدائل المختلفــة، وجعــل الإدارة العليــا على درايــة بكــل النــواحي الماليــة والفنيــة والبشــرية حيــث يصــل الفريق إلى واحد من القرارات التالية:

أ. تحتاج الإدارة إلى تطبيق الإدارة الالكترونية

ب. وجود تكنولوجيا معلومات سابقة ولكن تحتاج إلى تطور

ت. ينسجم مــع آخر التطورات الحديثة واستخدام تكنولوجيا معلومات متطــورة لغــرض تطبيــق الإدارة الالكترونية

ث. عدم الحاجة إلى تطبيق الإدارة الالكترونية لأنها غير اقتصادية.

2- **وضع خطة التنفيذ:** عنــد إقــرار توصــية فريق لعمل المتخصص مــن قبــل الإدارة العليــا لتطبيــق الإدارة الالكترونيــة.

لابد من إعداد خطة متكاملة ومفصلة لكل مرحلة من مراحل التنفيذ

3- **تحديــد المصــادر:** ويعني هذا تحديد البيئة التحتية لتطبيق الادارة الالكترونية في المنضمة وذلك من خلال تخصيص الموارد البشرية اللازمة والاجهزة والمعدات والبرمجيات اللازمة لتنفيذ الخطة.[1]

4- **تحديـــد المســؤولية:** لتنفيــذ الخطــة لابــد مــن تحديــد الجهــات والاطراف التي ســوف تقــوم بتنفيـــذها وتمويلها بشكل واضح ضمن الوقت المحدد في الخطة والتكاليف المرصودة لها.

[1] مصطفي كولار ، المرجع السابق، ص51

5-متابعة التقدم التقني: نظرا للتطور السريع في مجال تقنيات المعلومات الإدارية ولغرض مواكبة آخر الابتكارات في هذا المجال فإن هناك مسؤولية مضافة عند تنفيذ الخطة وهو العمل على الحصول على آخر هذه التقنيات من اجهزة . برمجيات علاقة في تطبيق الإدارة الالكترونية

ولإنجاح تطبيق الادارة الالكترونية لابد من توافر عوامل اهمها:

- خلق التوعية الشاملة عند الموظفين والعاملين بأهمية الادارة الالكترونية
- خلق بنية الالكترونية اللازمة والتأكد من صلاحيتها
- اعداد نضام معلومات مكون من نظم فرعية لخلق تكامل في المعلومات
- اعداد دراسة متكاملة للإدارة الالكترونية الادارة الحكومية والاستفادة منها في تنفيذ الحكومة الالكترونية.

الفرع الثاني: تقيم الادارة الالكترونية: يفضل القائمون على مشروع الإدارة الإلكترونية دراسة تجارب دول سبقتهم في تنفيذ هذا المشروع، لمعرفة عوامل نجاح المشروع وتفادي العوامل المؤدية للفشل وتحديد الإيجابيات والاستفادة منها، والسلبيات للتقليل من آثارها، والمخاطر التي تهدد المشروع

أولا: سلبيات الادارة الالكترونية:

ان تطبيق الادارة الالكترونية لا يعني زوال كل المصاعب والمشاكل الادارية والتقنية كون أن تطبيقها يحتاج الي تدقيق مستمر ونتواصل لتامين استمرارية تقديم الخدمات بأفضل شكل ممكن والتي قد تتعثر في عملها لسبب من السلبيات المحتملة والتي تتمثل في ثلاث نقاط هامة هي:[1]

1)التجسس الالكتروني : حيث ان الدول المعتمدة لنظام الادارة الالكترونية تحول ارشيفها الي ارشيف الكتروني وهذا ما يعرضه لمخاطر كبيرة تكمن في التجسس علي هده الوثائق وكشفها

[1] مصطفي يوسف اسكافي، المرجع السابق، ص ص 72، 73، 47

ونقلها وحتى اتلافها ,فهناك مخاطر كبيرة من الناحية الامنية علي المعلومات والوثائق وأرشيف الادارة سواء المتعلق بالأفراد او الشركات أو الادارات أو حتى الدول، ويكمن الخطر بصورة دقيقة في عدم تحصين الجانب الامني للإدارة الالكترونية والذي يعتبر اولوية في مجال تطبيق استراتيجية الادارة الالكترونية وإهماله يودي الي كارثة حقيقة علي جميع المستويات ويكون مصدر التجسس غالبا اما الافراد العاديون او الهاكرز الذين غالبا ما يهدفون الي تخريب المواقع او اعاقة العمل، لكن هناك مصدر اخر لتجسس اكثر خطورة وهي اجهزة الاستخبارات العالمية لدول والتي تشكل تهديدا فعليا للأمن القومي والاستراتيجي لدول معينة خاصة اذا ما تم بيع او نقل الوثائق وتسريبها الي جهات معادية

2) **زيادة التبعية للخارج:** بما ان الادارة الالكترونية تعتمد بمكملها علي التكنولوجيا الغربية فان ذلك يزيد من مظاهر التبعية الدول المستهلكة خاصة الدول العربية منها لدول الغربية الكبرى الصناعية وهو ماله انعكاسات سلبية كثيرة خاصة في المجال الامني للإدارة التقنية ' فالاعتماد الكلي علي تقنيات الاجنبية للحفاظ علي أمن المعلومات هو تعريض فعلي للأمن الوطني والقومي لهذه الدول للخطر، ووضعه تحت السيطرة الدول الغربية الصناعية الكبرى ولا يقتصر الامر علي التجسس علي لأهداف العسكرية وإنما يتعداه الي باقي القطاعات التجارية والسياسية ....الخ.[1]

3) **شلل لإدارة:** ان تطبيق الغير سوي والدقيق لمفهوم استراتيجية الادارة الالكترونية ولانتقال المباشر من الادارة التقليدية الي لإدارة الالكترونية دفعة واحدة دون الاعتماد علي التسلسل والتدرج في لانتقال من شانه ان يودي الي شلل في الوظائف الادارية بسبب التخلي المباشر لنضام الاداري التقليدي دون الاحاطة الكامل باستراتيجية النظام الاداري الالكتروني وهذا ما يِؤدي الي خسائر كبيرة وانهيار في النظام الإداري.

[1] مصطفى كولار، المرجع السابق، ص 66.

ثانيا: ايجابيات الادارة الالكترونية : ان التوظيف التكنولوجي الحديث بقصد تقديم خدمات حكومية راقية إلى بالمواطنين ســـتحقق نتائج باهرة في المستقبل في عدة مجلات:[1]

1)**رفع مستوى الأداء:** ونقصد بذلك سهولة انتقال المعلومات بدقة وانسيابية بين الدوائر الحكومية والإدارات المختلفة، الشيء الذي ينتج عنه تقليص الازدواجية في إدخال البيانات والحصول على المعلومات بدقة من المواطنين والمتعاملين مع الإدارات الحكومية، على إنجاز الإجراءات بسرعة وفي خلال ساعات محددة بدلا من انتظار إتمام الإجراءات لمدة طويلة مـــن الزمن.

2) **زيادة دقة البيانات** : إن إدخال البيانات بطريقة إلكترونية يـــسمح بإعطـــاء الأولويـــة للمعلومات المطلوبة بدقة لأن الخانات التي ينبغي ملؤها من طرف الزبون أو المتعامـــل مـــع الإدارة تسمح بالحصول على جميع المعلومات المطلوبة، وبالتالي فإن الثقة بصحة المعلومـــات والبيانات المتبادلة ستكون مرتفعة والقرارات صائبة والنتائج الإيجابية مضمونة

3) **الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية:** إن وجود قاعدة معلومات مع ســـهولة اســـتخدامها وتوظيفها إلكترونيا وتزويد الجهات المختصة في كل مكان بالمعلومات الضرورية للعمل، كلها عوامل تساعد على توجيه الطاقات البشرية للعمل الإنتاجي وصرف الطاقات في العمل المنتج، ولهذا فإن الاستثمار في الإنسان وفي الوقت والاعتماد على العناصر البـــشرية المؤهلـــة فـــي الأعمدة الرئيسية للارتقاء بجودة الخدمات العامة إلى مستوى رفيع.

4) **ردم الفجوة المعرفية الالكترونية**[2] تنطوي علي التأكد من ان برامج الادارة الالكترونية قادرة علي المساعدة في تكوين فرص من خلال تثقيف اولئك الذين لا يستطيعون الوصول لتكنولوجيا او لا يستخدمونها

[1] مختار حماد، تأثير الرسالة السابقة، 2007 ص 38.

[2] عبد الناصر علك حافظ، حسين وليد حسين عباس، نظم المعلومات الادارية بالتركيز على وظائف المنضمة، دار غيداء للنشر والتوزيع، الاردن، 2016 ، ص 258

4) في مجال الاقتصاد والمال و الأعمال.[1]

- تتيح للمجتمع فرصة الانتقال التدريجي لاستخدام النقود الرقمية والمعاملات المالية الإلكترونية التي تسود الأسواق العالمية كخيارات أخرى بجانب البطاقات الائتمانية
- جذب رؤوس الأموال للاستثمارات المحلية نتيجة توفر البنية التحتية الإلكترونية اللازمة.
- التغلب على مشكلات ضيق السوق وصعوبات التسويق الخارجي وكنتيجة لدمج السوق.

المحلي بالسوق العالمي عبر الوسائل الإلكترونية_نمو قطاع الخدمات، وتوفير فرص استثمارية جديدة على الأخص في مجال تكنولوجيا المعلومات.

- تحقيق فائض من الموارد المالية.
- إتاحة الفرصة أمام الشركات الصغيرة للدخول في مجال الأعمال.
- تزايد قدرة المجتمع على المساهمة الإيجابية في الاقتصاد العالمي.

5) في مجال الخدمات الحكومية:

– إنجاز المعاملات الحكومية للمواطنين

–توفير البيانات والمعلومات والإحصاءات المتعلقة بقطاعات الدولة وبلغات عدة، ونشرها لذوي الاختصاص والعامة، بهدف الدراسة والمعرفة وزيادة الوعي والاطلاع تطوير التعامل الإلكتروني الحكومي لتوفير التبادل الفوري للمعلومات بين الجهات الحكومية والخاص بالمعاملات الحكومية أو الجهات الرقابية الإشرافية.

–إنجاز كافة المعاملات الحكومية بصورة فورية آلية[2].

تحقيق قدر أكبر من حالة الرضا لدى المواطنين على نوعية الأداء الحكومي في إنجاز المعاملات الحكومية للمواطنين.

[1] مختار حماد، الرسالة السابقة، ص ص 39–40.

[2] مختار حماد، الرسالة نفسها، ص.43–44.

- سهولة تعرف المواطنين على جميع الإجراءات وبيانات النماذج الرقمية المطلوبة لإنجـــاز المعاملات.
- ضمان سلامة الإجراءات والنماذج المستخدمة
- إنماء الوعي العام بحجم الخدمات المقدمة في الأجهزة الحكومية.
- سهولة الوقوف على شكاوى المواطنين وسرعة معالجتها.
- مراقبة أداء المعاملات الحكومية وتقييمها.
- إزالة جميع المعوقات الناتجة عن صعوبات اختلاف اللغات، وتعدد مواقع المراجعة لإنجاز المعاملات.
- اختصار الدورة الزمنية اللازمة للإنجاز.
- الإلغاء التدريجي للنماذج والمستندات الورقية وتوسيع نظام التعامل غير الورقي. تقليل العبء على الموازنة العامة للدولة نتيجة توفير الجهد والمال والوقـــت الـــلازم لأداء الخدمات الحكومية[1].

[1] مختار حماد، الرسالة السابقة، ص ص 45.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق طرحه نخلص الي الادارة الالكترونية تعتبر أحدث ممارسة يعرفها التنظيم الإداري في مختلف الإدارات في الوقت الراهن نضرا لموجة التطور في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال وعالم الرقميات التي مست كل الجوانب النظام الاداري القديم محدثة بذلك تغير جذري فيه بداء من المبادئ الاساسية والمقومات الي الوظائف الادارية والعناصر المكونة لها

ورغم عدم وجود اتفاق موحد حول مفهوم الادارة الالكترونية إلا ان هذا لا يخرجنا من حيز كون الادارة الالكترونية هي تغيير في أسلوب العمل الإداري وفعاليته وأدائه، وبالتالي الانتقال من العمل التقليدي إلى تطبيقات معلوماتية مستخدمة في ذلك شبكات الحاسب الآلي لربط الوحدات التنظيمية مع بعضها البعض لتسهيل الحصول على البيانات والمعلومات لاتخاذ القرارات المناسبة وإنجاز الأعمال وتقديم الخدمات للمستفيدين بكفاءة وبأقل تكلفة وأسرع وقت ممكن، وبمعنى أدق أن الإدارة الإلكترونية هي منظومة رقمية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من النمط اليدوي إلى النمط الإلكتروني، وذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في اتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت وبأقل التكاليف. وهذا بطبيعة الحال يترتب عنه فوائد كالسرعة في إنجاز العمل والمساعدة في اتخاذ القرار وهذا بالتوفير الدائم للمعلومات بين يدي متخذي القرار مع خفض تكاليف العمل الإداري ورفع أداء الإنجاز وتجاوز مشكلة البعدين الجغرافي والزمني ومعالجة البيروقراطية والرشوة وإحداث إصلاحات في الهيكل الإداري بالمجتمع وتطوير آلية العمل ومواكبة التطورات.

الفصل الثاني

تحديثات وزارة العدل لعصرنة قطاع العدالة

تمهيد:

لقد سعت الجزائر مؤخرا إلي التأسيس لمقاربة جديدة تعتمد على تطوير منظومتها الإدارية من خلال محاولتها تحقيق الأهداف المستقبلية ومنها تقديم أفضل الخدمات، بأقل تكلفة وبأسرع وقت، وبكفاءة عالية.، ولذلك عمدت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة إلى رسم استراتيجية مستقبلية تعتمد كل الاعتماد على تكوين الموارد البشرية من جهة، والاعتماد على مزايا العالم الالكتروني من جهة أخرى. [1]

وعلى هذا الأساس عمدت الجزائر في بداية تنفيذه هذه المقاربة إلى توسيع نطاق استخدام الإدارة الالكترونية على كل القطاعات وبالخصوص قطاع العدالة منها ممثلا في وزارة العدل الجزائرية وفق مشروع الجزائر الالكترونية 2013.

[1] هدفي العيد، وافع وتحديات تطبيق الادارة الالكترونية في الجزائر قطاع العدالة انموذجا، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 2، سنة 2020، ص2

المبحث الاول: استراتيجية الجزائر الالكترونية

تبنت الجزائر مشروع الجزائر الالكترونية 2008-2013 الذي تضمن مجموعة من الاهداف والمحاور ونظام متكامل للآليات التنفيذية، تمحورت كلها حول عصرنة الادارة ورقمنتها وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

نتناول في هذا المبحث بالدراسة الحديث عن مشروع الجزائر الالكترونية، أسباب تبني هذا المشروع، مؤشراته، محاوره، أهدافه، برامج ومعوقات تنفيذه.

المطلب الاول: مشروع الجزائر الالكترونية

نتكلم فيه عن أسباب تبني الجزائر لمشروع الجزائر الرقمية وهذا في فرع أول، ثم نتطرق على مؤشرات جاهزية الخدمة الالكترونية في الجزائر في فرع ثان.[1]

الفرع الأول: أسباب تبني مشروع الجزائر الالكترونية:

تتعدد أسباب تبني مشروع الجزائر الالكترونية على المستوى الوطني، والتي يمكن تصنيفها إلى:

- **أسباب سياسية:** تتعلق ب:[2]

- ظهور العولمة

- حتمية توجه الإرادة السياسية للحكومة الجزائرية للانفتاح نحو الخارج مع بداية سنوات التسعينيات بعد صدور دستور 1989، وتصديق الجزائر على الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان.

- تنافس رجال السياسة نتيجة تطبيق التعددية السياسية، وسعى كل منهم لكسب رضى المواطنين بتقديم أفضل الخدمات.

دعم البنك الدولي لمشاريع الحكومة الالكترونية في الدول النامية، ومنها الجزائر.

---

[1] غفصي توفيق، إقامة الحكومة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول – بالاستعانة بنموذج الأمم المتحدة في قياس تطور ومتطلبات الحكومة الإلكترونية مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 1، سنة 2019، صفحة 344

[2] غفصي توفيق، المرجع نفسه، ص,345

- **أسباب إدارية:** تتعلق ب:

– تفشي سلبيات البيروقراطية الادارية ومنه تفاقم الاوضاع الاجتماعية واستياء جمهور المواطنين من سوء الخدمات الادارية المقدمة على جميع المستويات وفي جميع المجالات تقريبا.

– تفشي الفساد الاداري والمالي بكل اشكاله (الرشوة المحسوبية استغلال النفوذ والوساطة...)

- **أسباب اقتصادية:** تتلخص في:

– تبني الجزائر لنظام الاقتصاد الحر وبداية الانفتاح نحو التجارة الخارجية.

– التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي والنظام الدولي، والمتمثل بالخصوص في المؤسسات المالية الدولية وهي: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية (سياسة القروض المشروطة).

– توجه الجزائر نحو تبني سياسة الخوصصة وما تتطلبه من تواصل مع مختلف الفواعل الاقتصادية (مؤسسات وقطاعات) الداخلية والدولية.

- **أسباب اجتماعية** تتعلق ب:

تزايد الضغط الشعبي على الحكومة وتطلعاته للحصول على خدمات أفضل ومطالباته المتكررة التي أخذت اشكال متعددة (احتجاجات، إضرابات...) برفع مستوى الخدمات المقدمة.[1]

- **أسباب تكنولوجية:** تتعلق ب:

– ظهور شبكة الانترنت وتطور أجهزة الحاسوب والبرامج الرقمية

– انخفاض أسعار الوسائل التكنولوجية نسبيا

– تطوير عملية التشفير أو الترميز ومنه زيادة الامن الالكتروني والثقة بشبكة الانترنت

– ابتكار تقنية التوقيع الالكتروني إذا كانت هذه بعض أسباب تبني الجزائر مشروع الجزائر الالكترونية، فما مدى جاهزية الجزائر لتبني وتنفيذ المشروع؟

[1] غفصي توفيق, المرجع نفسه ,ص 345

الفرع الثاني: مؤشرات جاهزية الحكومة الالكترونية في الجزائر

وضعت هيئة الامم المتحدة في إعلان ألفية في برنامج الحكومة الالكترونية ضمن مؤشر قياس تطور الحكومة الإلكترونية EGDE، وهو مؤشر مركب يقيس مدى استعداد وقدرة الدول وإداراتها ومؤسساتها الوطنية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تقديم الخدمات العمومية. ويقيم هذا المؤشر الخصائص التقنية للمواقع الوطنية الالكترونية على شبكة الانترنت بالإضافة لسياسات الحكومة الالكترونية المتبعة واستراتيجيات تطبيقها وبالخصوص قطاعات تقديم الخدمات الاساسية المتمثلة في الصحة، المالية، العدالة، الخدمات الاجتماعية، التربية والتعليم.

ويعبر هذا المؤشر عن متوسط مرجح لثلاثة ارقام قياسية موحدة حول الابعاد (المعايير) الأكثر أهمية للحكومة الالكترونية. تتمثل هذه المؤشرات في ثلاثة هي:

المؤشر الأول: مؤشر الخدمة الالكترونية ويمثل نطاق ونوعية الخدمات عبر شبكة الانترنت

المؤشر الثاني: مؤشر البنية التحتية للاتصالات الالكترونية

المؤشر الثالث: مؤشر رأس المال البشري.[1]

الشكل رقم (01): المكونات الثلاثة لمؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (EGDI)

المصدر: الامم المتحدة، ادارة الشؤون الاجتماعية، دراسة الحكومة الالكترونية،2018، ص 202

[1] غفصي توفيق، المرجع السابق، 348

المؤشر الأول: مؤشر الخدمة الالكترونية [1]

يتم تقييم مدى تطبيقه في الدولة بالنظر لأربع مؤشرات: الأول: يتعلق بتعداد البوابات الالكترونية المفتوحة أو الظاهرة، سواء تعلقت بالإدارة المركزية ونعطي المثال ببوابة المواطن أو على المستوى المحلي مثال: بوابة الصفقات العمومية الولائية. الثاني: بوابة الخدمات الالكترونية، حيث يتم التقييم النوعي للخدمات المعروضة على الانترنت (كيفية تنظيم المرفق وكيفية التواصل بين المرفق والمنتفعين، أو تقييم العلاقة الخدماتية بين الادارة والمواطن) تعداد الخدمات المقدمة الكترونيا مثل استصدار شهادة ميلاد. الثالث: يتعلق ببوابة المشاركة الالكترونية، وتتعلق بتقييم مشاركة المواطن في الحياة العامة (التعليق، الاستشارة، تقديم طلبات الولوج للموقع) والتواصل بينه وبين الادارة.[2]

المؤشر الثاني: مؤشر البنية التحتية للاتصالات الالكترونية

وهو مركب المتوسط الحسابي لخمس مؤشرات وهي:

- مؤشر عدد المشتركين في الهاتف الثابت (لكل 100نسمة).
- العدد المقدر لمستخدمي الانترنت (نسبة مئوية).
- عدد المشتركين في الهاتف النقال الخلوي (لكل 100 نسمة).
- عدد الاشتراكات في الانترنت عريض النطاق الثابت (اللاسلكي) (لكل 100 نسمة)،
- عدد اشتراكات الانترنت عريض النطاق الثابت اللاسلكي لكل 100 نسمة).

المؤشر الثالث: مؤشر رأس المال البشري [3]

يتكون مؤشر رأس المال البشري من أربع مؤشرات:

---

[1] سفيان بطاطا، عبد لكريم بعداش، مشروع الجزائر الالكترونية، دراسة تقيمية ومقارنة بتونس والمغرب باستعمال مؤشرات الحكومة الالكترونية للأمم المتحدة، Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale, 2020, ص9

[2] غفصي توفيق، المرجع السلبق، ص ص 349،350

[3] سفيان بطاطا، عبد لكريم بعداش، المقال نفسه، ص 11

– معدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين، النسبة الاجمالية للمسجلين في الاطوار التعليمية الثلاث الابتدائي والمتوسط و الثانوي، السنوات المتوقعة للدراسة، متوسط سنوات الدراسة.

يمكن تقييم مؤشر جاهزية الجزائر الالكترونية بناءا على المؤشر العالمي للأمم المتحدة لمدى تطور الحكومات الالكترونية، ومدى استخدام الجزائر لتكنولوجيا الاعلام والاتصال لتوفير مختلف الخدمات للمواطن خلال السنوات من 2010 إلى 2018 حسب الجدول الموالي:

السنة مع الترتيب	مؤشر الجاهزية الالكترونية أو تنمية الحكومة الالكترونية EGDI	مؤشر الخدمة الالكترونية OSI	مؤشر البنية التحية للاتصالات الالكترونية TII	مؤشر راس المال البشري HCI
131 -2010	0.3181	0.0355	0.0412	0.2435
132 -2012	0.3608	0.2549	0.1812	0.5463
136 -2014	0.3156	0.0787	0.1989	0.6542
150 -2016	0.2999	0.0652	0.1934	0.6412
130 -2018	0.4227	0.2153	0.3889	0.6640

يبين هذا الجدول المستخلص من التقرير الاممي لسنة 2018 (مؤشر تنمية الحكومات الإلكترونية، تقرير الأمم المتحدة 2018، egovconcepts.com)، أن ترتيب الجزائر ضعيف جدا، بحكم احتلالها المرتبة الثانية عشر (12) عربيا ومائة وثلاثون (130) عالميا، حيث سجل مؤشر تنمية الإدارة الإلكترونية (EGDI) 0.4227، وسجل مؤشر خدمة الالكترونية (OSI) 0.2153، وسجل مؤشر البنية التحتية(TII) 0.3839، أما مؤشر رأس المال البشري (HCI) فسجل 0.6640، ولم يتغير الترتيب تقريبا في السنوات السابقة أي من 2010 إلى 2016 بما يدل أن مؤشرات الجاهزية لدى الجزائر لازالت غير كافية بل ضعيفة. [1]

[1] غفصي توفيق، المرجع نفسه، ص ص 350,351

المطلب الثاني: محاور مشروع الجزائر الالكترونية وأهدافه

سنتطرق فيه إلى محاور مشروع الجزائر الالكترونية في فرع أول، ثم نعرض الأهداف المراد تحقيقها من وراء هذا المشروع في فرع ثان.

الفرع الأول: محاور مشروع الجزائر الالكترونية

خضع مشروع الجزائر الالكترونية 2008-2013 لعمليات واسعة للتشاور مع المؤسسات والادارات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين والجامعات والنقابات مراكز البحث العلمي والجمعيات المهنية التي تنشط في المجال.

تضمن هذا المشروع مجموعة من المحاور تتمثل في:

- تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية؛
- تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الشركات؛
- تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- دفع تطوير الاقتصاد الرسمي؛
- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع وفائق السرعة؛
- تطوير الكفاءات البشرية؛
- تدعيم البحث، التطوير والابتكار؛
- ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني؛
- الإعلام والاتصال؛
- تثمين التعاون الدولي؛
- آليات التقييم والمتابعة؛
- إجراءات تنظيمية؛
- الموارد المالية.[1]

[1] لعرج مجاهد نسيمة، طويطي مصطفى، إستراتيجية إقامة الحكومة الإلكترونية المحاولة الجزائرية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة البويرة، سنة 2016، العدد 03 ص 215

الفرع الثاني: أهداف مشروع الجزائر الالكترونية

بينت وثيقة مشروع الجزائر الإلكترونية مجموعة من الأهداف نذكرها كما يلي:

- عصرنه الإدارة بإدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتقريبها من المواطن
- دعم القطاع الاقتصادي بإدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال
- توفير الظروف الملائمة لتطوير صناعة تكنولوجيا الإعلام والاتصال
- إنجاز منشآت الاتصالات ذات التدفق السريع وفائقة السرعة، مؤمنة وذات نوعية عالية.
- وضع برنامج يمنح الأولوية للتكوين العالي والتكوين المهني في مجال تكنولوجيا الإعلام.
- تطوير المنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال عن طريق تكثيف نشاط البحث والتطوير والإبداع.
- تهيئة الإطار التشريعي والتنظيمي للحكومة الالكترونية .
- التحسيس بأهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال ودورها في تحسين نوعية معيشة المواطن وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.
- الاستفادة من التجارب الدو لية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال
- تحديد مؤشرات المتابعة والتقييم.
- وضع تنظيم مؤسساتي منسجم يتمحور حول ثلاثة مستويات: التوجيه، المتابعة، التنسيق.
- تحديد مصادر وأجهزة التمويل وعملية التقدير والتقييم. [1]

المطلب الثالث: آليات تنفيذ برامج الحكومة الالكترونية بالجزائر ومعوقاتها

نبدأ الحديث فيه عن آليات تنفيذ برامج الحكومة الالكترونية بالجزائر في فرع أول، ثم عن معوقات تنفيذ هذه البرامج في فرع ثان.

[1] لعرج مجاهد نسيمة، طويطي مصطفى ، المرجع نفسه ، صفحة 216

الفرع الأول: آليات تنفيذ برامج الحكومة الالكترونية

يأتي برنامج الحكومة الالكترونية ضمن المبادرات والمشاريع التنموية التي تتبناها الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، وتتمثل برامج التنفيذ فيما يلي:

برنامج تطوير التشريعات: يتضمن إعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الإلكترونية وتطوير التشريعات القائمة؛ وقد قامت الجزائر في هذا الاطار إصدار التشريعات المناسبة ولو أنا جاءت متأخرة، ومن الامثلة عليها:[1]

- القانون رقم 09-04 مؤرخ في 5 أوت 2009 يتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها، (ج.ر عدد 47)
- القانون رقم 11-10 مؤرخ في 22 جوان 2011 يتعلق بالبلدية، (ج.ر عدد 37)
- القانون رقم 12-07 مؤرخ في 21 فيفري 2012 يتعلق بالولاية، (ج.ر عدد 12)
- القانون رقم 15-03 المؤرخ في 1 فيفري 2015 يتعلق بعصرنة العدالة، (ج.ر عدد 6).
- القانون رقم 15-04 المؤرخ في 1 فيفري 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونين، (ج.ر عدد 6)
- القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 يتعلق بالتجارة الالكترونية، (ج.ر عدد 28).
- القانون رقم 18-07 مؤرخ في 10 ماي 2018 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية (ج.ر عدد 27)
- القانون رقم 18-07 مؤرخ في 10 جوان 2018 يتعلق بحماية الاشخاص الطبيعيين في مجال المعطيات ذات الطابع الشخصي، (ج. ر عدد 34)

برنامج تطوير البنية المالية: يعمل البرنامج على تطوير المؤسسات ماليا، لتصبح أكثر مرونة؛

[1] مسيردي سيد أحمد، سعيدي خديجة، مشروع الجزائر الالكترونية واقع وتحديات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة تلمسان، العدد 04 ، ص 279

برنامج التطوير الإداري التنفيذي: ويشمل تطوير أساليب العمل في الجهات المقرر استخدامها للمعاملات الإلكترونية؛

برنامج التطوير الفني: يركز هذا البرنامج على استخدام التكنولوجيا الرقمية في الجهات الحكومية لتطوير الطاقات والقدرات اللازمة لإنجاز المشروع، كما يهتم بتحسين الكفاءة التشغيلية والتي تتضمن استخدام أحدث الأجهزة والمعدات وأنظمة قواعد البيانات تحديث البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات؛

برامج تنمية الإطارات البشرية: تعمل على تطوير فكر القيادات الحكومية بما يتلاءم مع مفهوم الحكومة الالكترونية، وإعداد خطة مناسبة لتدريب فرق العمل التي يتم تكوينها من جميع الجهات الحكومية التي تشارك في مشروع الحكومة الالكترونية دف القدرة على إدارته.

برامج الإعلام والتوعية: يتم من خلاله إعداد خطة تعرف بمزايا التحول إلى النظام الرقمي الرقمي وكيفية الاستفادة من مشروع الحكومة الإلكترونية [1]

الفرع الثاني: معوقات تنفيذ برامج الحكومة الالكترونية

يظهر جلياً أن هذه البرامج التي تم انتهاجها ومحاولة تطبيقها عملياً تعبّر عن الرغبة الفعلية نحو إنجاح مشروع الجزائر الالكترونية وجعله واقعا ملموسا في 2013

واللحاق بباقي الحكومات الالكترونية، لكن بالمقابل من هذا هناك العديد من 26 التحديات والمعوقات التي تحول دون تقدّم المشروع منها محدودية انتشار استخدامات الانترنت في الجزائر، فعلى الرغم من التحفيزات التي قدمتها الدولة من خلال مختلف البرامج المنتهجة والتي أدت فعلا إلى زيادة عدد مستخدمي الانترنت، لكن في الحقيقة يبقى العدد ضعيفاً وغير كافٍ للتحول الإلكتروني . [2]

[1] مسيردي سيد أحمد، سعيدي خديجة، مشروع الجزائر الالكترونية واقع وتحديات، المرجع السابق، صفحة 280.

[2] بن عيشاوي أحمد، أثر تطبيق الحكومة الالكترونية على مؤسسات الأعمال، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 07، 2009، ص 293

-يعترض الحكومة الالكترونية في الجزائر نقص الوعي الجماهيري وقلة الثقافة الالكترونية (الأمية الالكترونية) في مختلف فئات المجتمع، إضافة إلى نقص الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال مما يجعله عائقا يحول دون تحقيق الجاهزية الإلكترونية .

-محدودية الجانب التشريعي في مجال المعاملات الالكترونية، فالجزائر بحاجة إلى ترسانة قانونية لتأمين معاملاتها الإلكترونية وحماية المتعاملين عبر الشبكات الالكترونية.

-عدم توفر الكفاءات التقنية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال رغم الجهود المبذولة من أجل تنمية الكفاءات، إلا أنها تبقى غير منظمة وغري كافية .

-رغم مرور سنوات على تعميم التعاملات المالية الالكترونية إلا أن الواقع يوضح أنها لا زالت في بداياتها وتعاني بعض التعثرات بسبب التخوفات الكبيرة منها .

-وجود فجوة رقمية بني منطقة وأخرى وذلك لتباين البنية التحتية للاتصالات بين مختلف المناطق، إضافة إلى عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات عن تلبية طلبات العملاء بخصوص الهاتف الذي يعد أهم وسائل الاتصال[1].

المبحث الثاني: تحديثات وزارة العدل في مرفق العدالة

في اطار مواكبة مشروع الإدارة الالكترونية الذي من شأنه تحويل عمل الإدارات العمومية من الأساليب الإدارية التقليدية إلى الأساليب الإلكترونية الحديثة، بات لزاما على الدولة تطوير المرافق العامة وعصرنه المؤسسات بما يقدم أفضل الخدمات التي تتسم بفعالية التنفيذ وسرعة الانجاز، على رأسها قطاع العدالة، الذي يعتبر من القطاعات الإستراتجية بحيث تمت عصرتنه، من خلال استحداث خدمات وتطبيقات الكترونية وذلك بالاعتماد علي التكنولوجيا الحديثة ، قصد تحسين الخدمات للمتقاضين ولمساعدي العدالة على حد سواء وسنتطرق للتعريف المرفق العامة بصفة عامة وأنواعه واهم مبادئه من خلال المطلب الاول ثم الي

[1] بن عيشاوي أحمد، المرجع السابق، صفحة 293

اهم الخدمات الالكترونية التي اوجدتها وزارة العدل في اطار عصرنة قطاع العدالة من خلال اخر مطلبين

المطلب الاول: مفهوم المرفق العام

لم يقدم التشريع والقضاء ال تعريف للمرفق العام ويرجع ذلك لكونه قابل لتطور والتبدل حسب ظروف الاقتصادية والاجتماعية لدولة وحسب احتياجات الافراد ما سمح للفقه الاداري بتقديم العديد من التعاريف تختلف كل حسب المعيار الذي اعتمد عليه

الفرع الاول تعريف المرفق العام

1- **تعريف المرفق العام حسب المعيار العضوي:**[1] يقصد بالمرفق العام تبعا لهذا امعيار ان كل منظمة عامة تنشئها الدولة ونضع إدارتها بقصد تحقيق حاجات الجمهور. ومن هنا جاز اعتبار كل من مرفق القضاء والأمن والدفاع وغريها مرافق عامة ألانها منظمات أنشأتها الدولة بغرض أداء خدمة للجمهور ويتصف هذا المعيار بالشمولية والاطلاق أي الإدارة بشكل عام .

2- **تعريف المرفق العام حسب المعيار الوظيفي أو الموضوعي:**[2] يقصد بالمرفق العام بالنظر للمعيار الموضوعي كل نشاط يباشره شخص عام بقصد إشباع حاجة عامة ، ومن ثمة نخرج عن نطاق هذا التعريف سائر النشاطات الخاصة كالمؤسسة الخاصة كما يُخرج عنه المشروعات التي تستهدف فقط تحقيق الربح، ونضرا للاختلاف الفقهي لمفهوم المرفق العام ارتأينا . إعطاء تعريف ايضاحي ومباشر كالتالي: حيث عرف الأستاذ ناصر لباد المرفق العام كالاتي ": المرفق العمومي هو نشاط تقوم به السلطة العمومية اتجاه المواطنين بصفة مباشرة أو غير مباشرة أي تحت رقابتها (وفي بعض الأحيان هو نفسه الجهاز العمومي الذي يقوم بهذا

[1] حماد محمد شطا، تطور وظيفة الدولة، المرافق العامة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص 45.

[2] محمد فاروق عبد الله، نظرية المرفق العام في القانون الجزائري بين مفهوميه التقليدي والاشتراكي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص 6

النشاط، (بهدف تحقيق المصلحة العامة وخاضع في ذلك ولو جزئيا الى قواعد القانون العمومي[1]."

ومن التعريف الذي سبق ذكره نستنتج ان مرفق العدالة، هو نشاط تقوم به السلطة العمومية اتجاه المواطنين بصفة مباشرة، بهدف اشباع حاجياتهم وتحقيق الصالح العام

الفرع الثاني: انواع المرفق العام

اولا: انواع المرافق العامة وفقا للمعيار الإقليمي تنقسم المرافق العامة حسب هذا المعيار[2]

1- **المرافق العامة المحلية** : وهي تلك المرافق التي تنشئها الإدارة المحلية (البلدية والولاية) حيث تمارس نشاطها في الحيز الإقليمي المخصص للبلدية أو الولاية، حيث ينتفع من هذا المرفق سكان الإقليم فقط مثل مرفق النظافة البلدية.

2- **المرافق العامة الوطنية :(القومية)** هي التي تنشئها الإدارات المركزية (الوزارات) حيث تمارس نشاطها في كافة أرجاء الإقليم الدولة مثل المدرسة الوطنية للإدارة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أو هي جميع المرافق التي يمتد نشاطها إلى جميع إقليم الدولة.

ثانيا أنواع المرافق العامة وفقا للمعيار الموضوعي: تنقسم المرافق العامة حسب هدا لمعيار الـــى:

1-**المرافق العامة الإدارية** : يقصد بالمرافق العامة الإدارية تلك التي تنشئها الإدارات العامة لممارسة وظيفتها والمتمثلة أساسا في النشاط التقليدي للدولة، في مجالات التعليم، الصحة والأمن...

2- **المرافق العامة الاقتصادية والاجتماعية** : فالمرافق العامة الاجتماعية هي التي تمارس نشاطا اجتماعيا وتستهدف أهداف عامة اجتماعيه ومن أمثلة هذه المرافق مرفق الضمان الاجتماعي والتأمينات والحماية الاجتماعية في الدولة، ويخضع هذا النوع لقواعد القانون

[1] عشاش حمزة، خضري حمزة، الادارة الالكترونية ودورها في عصرنة قطاع العدالة بالجزائر، مجلة الاستاذ الباحث لدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 1، 2020، ص 5

[2] محمود محمد حافظ، القضاء الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 122.

الإداري وقواعد القانون الخاص، أما المرافق العامة الاقتصادية فهي المرافق التي تمارس تزاول نشاطا اقتصاديا بهدف تحقيق أهداف اقتصادية لإشباع حاجات عامة اقتصاديه صناعية أو تجارية أو مالية وتخضع هذه المرافق إلى قواعد مختلطة قواعد القانون الإداري وقواعد القانون الخاص ومن أمثلة المرافق الاقتصادية نجد (مرفق النقل مرفق توزيع الكهرباء أو الغاز أو المياه).

الفرع الثالث أثر الإدارة الالكترونية على المبادئ التي تحكم المرفق العام

1-اثر الإدارة الالكترونية على مبدأ استمرارية المرافق العامة[1]: تتولى المرافق العمومية تقديم الخدمات للأفراد و إشباع حاجات جوهرية في حياتهم، ويترتب على انقطاع هذه الخدمة حصول خلل واضطراب في حياتهم اليومية ،ومما لا ريب فيه ان تقديم الخدمات المرفقية بنظام الادارة الالكترونية وفق برنامج منظم سلفا ودون تدخل من نب الموظفين إلا بشكل يسير يقلل من حدة الإضراب وتأثيره على سير المرافق العامة، فالمواطنون يستطيعون الحصول علي أي معلومة أو خدمة بمجرد الدخول على شبكة المعلومات الخاصة بالمرفق العام باستمرار و دون انقطاع والدليل علي أن استمرارية الخدمة بنظام الإدارة الالكترونية أفضل من نظام الإدارة التقليدية، هو استمرار الخدمة في النظام الأول لمدة 24ساعة فاليوم على مدار الأسبوع عكس النظام التقليدي الذي يكون فيه الدوام محددا بدوام عمل الموظفين في المرفق.

2-أثر الإدارة الالكترونية على مبدأ المساواة أمام المرافق العامة : وتتحقق المساواة بان تؤدي إدارة المرفق العام خدماتها لكل من يطلبها من الجمهور اي الذين تتوافر فيه الشروط اللازمة قانونا، دون تمييز بينهم علي أساس العرق أو اللون أو الجنس ...الخ.

3-أثر الإدارة الالكترونية على مبدأ قابلية التغير والتكيف :إن السلطة أو الهيئة، أو الشخص المنوط به إدارة وتنظيم المرافق العمومية له صلاحية إدخال التغييرات وتطوير المرفق

[1] عشاش حمزة، خضري محمد، المقال السابق، ص ص7، 6.

باستمرار سواء من حيث أسلوب إدارته وتنظيمه او طبيعة نشاطه وذلك بما يتلاءم ومتطلبات المجتمع المتغيرة باستمرار.

ان تداخل نظام الادارة الالكترونية في مبادئ المرفق العام من شانها ان تضمن قدر كبير من استمرارية خدمت المرافق العامة مع جودتها والسرعة الازمة في الانجاز وهذا ضروري لمواكبة التطور المتسارع للمرفق العام بكل انواعه والذي يرجع اساسا الي تطور الكبير الحاصل في تكنولوجيا الاعلام والاتصال وتقنيات الرقمية الحديثة.

المطلب الثاني: الاساليب المستحدثة من وزارة العدل لعصرنة قطاع العدالة بالجزائر

يهدف برنامج العصرنة إلى الرقي بالعمل القضائي، وذلك من خلال توفير كل الوسائل التقنية للقضاة والمحامين ومساعدي العدالة لأداء مهامهم على أكمل وجه وتقديم خدمة عمومية أفضل للمتقاضين ويمكن تلخيص هذه النقاط كما يلي.

الفرع الاول: الاساليب التنظيمية والتشريعية

اولا: الالية التنظيمية[1]: قامت وزارة العدل باستحداث هيئة على مستواها تتكفل بعصرنة القطاع وهي "المديرية العامة لعصرنة العدالة "وهدف هذه الأخيرة للتكفل بإنجاز برنامج الإصلاح والوصول إلى عدالة في متناول المواطن بأكثر فعالية وسرعة وتمنح للقاضي ومختلف الشركاء (محامين ، محضرين قضائيين ، إدارات عمومية ....الخ) كل الوسائل التقنية لإتمام مهامهم على أحسن وجه ، كما وتعكس هذه المديرية الإرادة الحقيقة لقيادة برنامج إصلاح وعصرنة قطاع العدالة ، وقد تمكنت المديرية من تحقيق جملة من النتائج التي تحسب لصالحها"، حيث أخذت على عاتقها عصرنة النظام القضائي من حيث تنظيمه وسيره الداخلي وعلاقاته مع المحيط الوطني والدولي وتكلف بهذه الصفة بمايلي :

1)-اقتراح الأعمال والوسائل الضرورية من أجل ترقية تنظيم العدالة وعصرنتها ومتابعة انجاز ذلك.

2)-ضمان ضبط مقاييس الإجراءات والوثائق والمستندات المستعملة في الجهات القضائية وفي الإدارة.

[1] بواشري امينة ,بركاهم سالم , سالم بركاهم ، الاصلاح الاداري في الجزائر ، عرض تجربة مرفق العدالة ، (1999 2017) المجلة العلمية ، جامعة الجزائر3، مجلد 7، العدد 11 جانفي 2018 ص06

3)- ضمان ترقية استعمال الإعلام الآلي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

ثانيا الآلية التشريعية[1]:

مواصلة لبرنامج الإصلاح العميق لقطاع العدالة شرعت وزارة العدل في وضع إطار تشريعي جديد خاص بعصرنة قطاع العدالة ودعم هذا البرنامج بقانون رقم 15/03المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436الموافق للأول من فبراير سنة 2015يتعلق بعصرنة العدالة وهو قانون يسمح باستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مجال القضاء ، حيث تضمن هذا القانون19 مادة موزعة علي 6 فصول، ومن الأهداف الرئيسية المقررة لهذا القانون في مجال[2] عصرنة العدالة ما جاء المادة 01من الفصل الأول المعنون "بأحكام عامة" وهي:

- وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل.
- إرسال الوثائق والمحررات القضائية بطريقة الكترونية.
- استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية

إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني "تبليغ وإرسال الوثائق والمحررات القضائية والمستندات بطريقة الكترونية والاستغناء التدريجي عن الدعائم الورقية وصاحب صدور القانون المذكور اعلاه صدور القانون15-04 الصادر في 10 فيفري 2015 والمتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكتروني كما انا قانون 15-03 قد نص كذللك علي التوقيع والتصديق الإلكتروني في المواد 4 الي 8

الفرع الثاني: الآليات التقنية:

إن إدخال التكنولوجيات الحديثة واستعمالها في قطاع العدالة تم بمراعاة خصوصية وحساسية بعض المعطيات والمعلومات التي يتحكّم مرفق العدالة في صلاحية حفظها أو تسليمها أو إصدارها وهو ما تم الحرص عليه باستعمال وسائل تقنية حديثة ، تكفل أكبر قدر من أمن المعلومات ، وأعلى مستوى من الإتقان من خلال إدخال أنظمة معلوماتية على درجة عالية من الدقة تضمن أمن المعلومات .

---

[1] عشاش حمزة خضري حمزة ، المقال السابق ، ص 09

[2] القانون رقم 15-03المتعلق بعصرنة العدالة، المؤرخ في أول فيفري، 2015ج.ر الصادرة بتاريخ 10فيفري، 2015العدد06 ، متوفر علي الموقع الالكتروني https://droit.mjustice.dz/sites/default/files/portail/loi_15-03_ar.pdf تاريخ الاطلاع 2022/06/05 سا 14:00

اولا : الشبكة القطاعية لوزارة العدل:[1]

قامت وزارة العدل بإنشاء شبكة قطاعية متكونة من شبكات محلية داخلية على مستوى كل الجهات القضائية تضمن الاتصال الالكتروني والتبادل الفوري والمؤمن للمعطيات بين مختلف مصالح القطاع وفق نظام الانترانات، حيث تم ربط كل الجهات القضائية والمؤسسات العقابية ببعضها البعض إضافة إلى المحكمة العليا ومجلس الدولة وقد شرع في وضع الشبكات المحلية على مستوى موقعين تجريبيين هما مجلس قضاء الجزائر ووهران سنة 2004.

وفي إطار التعاون مع اللجنة الأوروبية تم الربط بشبكة موازية تسمى شبكة النجدة وتعمل بالأقمار الصناعية بتقنية VSATموازاة مع الشبكة الخطية وتسمح بالاتصال بأي شخص كان من أي موقع للإدلاء بشهادته وانتهى المشروع سنة 2009.

وفي إطار التحسين المستمر لمرفق القضاء وتجسيدا لأحكام القانون رقم /03/ 15/ المؤرخ في فيفري 2015المتعلق بعصرنة العدالة تم إعادة هيكلة شبكة الاتصال القطاعية وذلك من خلال الاعتماد وإرساء قواعد معطيات وطنية مركزية مع تعزيز الحماية لهذه القواعد وذلك بهدف تطوير الأنظمة المعلوماتية ولتعميم الاستفادة من خدمات قضائية نوعية عن بعد لفائدة المواطنين والمتقاضين ومختلف الشركاء (محامين، محضرين قضائيين، إدارات عمومية ...الخ) ومن بين هذه القواعد المركزية:

- إرساء قاعدة معطيات مركزية خاصة بشهادة الجنسية وضعت حيز الخدمة في 20 جانفي 2014.
- إرساء قاعدة معطيات مركزية خاصة بصحيفة السوابق القضائية وضعت حيز الخدمة في 25فيفري .2014
- إرساء قاعدة معطيات مركزية خاصة بالأرشيف التاريخي.
- إرساء قاعدة معطيات خاصة بالأوامر بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث.
- إنشاء تطبيقة مركزية للتسيير الآلي لطلبات الحصول على الجنسية الجزائرية عن طريق التجنس وتشكل الشبكة القطاعية لوزارة العدل قاعدة مادية ضرورية لاستغلال الأنظمة المعلوماتية التي تم تطويرها (نظام صحيفة السوابق القضائية، نظام تسيير الملف القضائي

[1] بواشري أمينة، المقال السابق، ص 9.

نظام تسيير شريحة المحبوسين، نظام تسيير الأوامر بالقبض، المحاكمة عن بعد ...الخ) وتهدف هذه الشبكة القطاعية إلـــى:

- توفير نظام أكثر أمنا فيما يتعلق بملفات المتقاضين
- القضاء على العزلة ببعض الجهات القضائية والمؤسسات العقابية وتقريب المحكمة من المواطن وتجنب التنقلات والسير الحسن للمرفق العام.
- تسهيل عملية استفادة المواطنين من الامتيازات المقدمة من طرف النظام القضائي الجزائري الاطلاع عن بعد والبحث المباشر والآني في قواعد المعطيات المنشأة من طرف قطاع العدالة والتي تضم.

ثانيا: انجاز أرضية خدمات الإنترنت[1]

في سنة 2003 تم تزويد قطاع العدالة بأرضية للدخول لعالم الانترنت ذات نوعية رفيعة سمحت بتعميم وصول المعلومة الي كل موظفي العدالة حيث تحتوي هذ الارضية على:

1- موقع اللواب المركزي (وزارة العدل)[2] المطلع عليه عبر الانترنت على العنوان التالي: **http://www.mjustice.dz** تم إنشاؤه في أواخر نوفمبر 2003وكان يصدر باللغة الفرنسية و يهدف إلى إعلام المواطنين بكل نشاطات وزارة العدل وتنظيم القطاع ومهامه وبرامجه والخدمات التي يقدمها لعامة الناس وقد عرف هذا الأخير العديد من التحيينات خاصة بعد استحداث مديرية العصرنة التي ، وبعد ذلك تحول موقع وزارة العدل إلى موقع لتقديم كل الخدمات في مجال العدالة وتطبيق القوانين وذلك من خلال تخصيص فضاء لكل خدمة أو انجاز أو مستجدة جديدة خاصة بقطاع العدالة وكانت البداية بتزويد جمهور المواطنين بمعلومات قانونية حول قضاياهم كالمساعدة القضائية ، الكفالة ، رد الاعتبار ، طلب العفو ، شؤون المحبوسين ، الحصول على الجنسية ....الخ ومع استحداث تقنية التوقيع والتصديق الالكترونيين أصبح بإمكان المواطن الحصول على العديد من الخدمات عن بعد انطلاقا من الموقع الالكتروني المركزي (**http://www.mjustice.dz**) وذلك من خلال البوابة الالكترونية لوزارة العدل

[1] امال قادري ، جودة الخدمة القضائية ودورها في لارتقاء بقطاع العدالة ، مجلة الدراسات الحقوقية ، مجلد7، العدد03، 2020، ص 13

[2] بواشري أمينة ، بركاهم سالم ، رسالة سابقة ، ص 10

كافة الملفات الخاصة بجميع الجهات القضائية وبالتالي الحصول على كل المعلومات القضائية عبر كامل التراب الوطني.

2-مواقع اللواب للمجالس القضائية

سعت وزارة العدل للاستفادة من تقنيات الإعلام والاتصال حيث بدأت الوزارة سنة 2005 بإنشاء المواقع الالكترونية تدريجيا للجهات القضائية والمحكمة العليا ومجلس الدولة بالإضافة إلى الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان وكذا مركز البحوث القانونية والقضائية وتتكفل هذه المواقع بتقديم معلومات حول نشاطات هذه المجالس القضائية.

ولقد استفادت جميع المجالس القضائية والمحاكم التابعة لها وجميع مديريات الإدارة المركزية بعناوين الكترونية للاستفادة من خدمات البريد الالكتروني وعناوينها أخذت الشكل الآتي @mjustice.dz :اسم الجهة القضائيةc C--setif@mjustice.dz

3- إنشاء بوابة القانون:[1] تم إنشائها في أواخر شهر نوفمبر تهدف إلى تزويد المتخصصين في القانون بكل الوثائق المتعلقة بالتشريع و التنظيم و الاجتهاد القضائي والاتفاقيات و المعاهدات الدولية و ذلك للتعريف بالقانون على المستوى الوطني والدولي من خلال ما تم ذكره نستخلص بأن الأهداف الأساسية لعصرنة قطاع العدالة تكمن في:

- تحسين وسائل الاتصال.
- تعزيز تفتح القطاع على العالم الخارجي بصفة عامة والمواطن بصفة خاصة.
- تحسين خدمات مرفق القضاء سواء الموجهة للمجتمع أو للمتقاضي.

ثالثا: مركز شخصنة شريحة الإمضاء الإلكتروني[2]**:**

تم إنشاء مركز لشخصنة شرائح التوقيع الالكتروني وذلك بتاريخ 13سبتمبر 2014 بغرض تبادل الوثائق عبر الطرق الالكترونية وإمكانية الاستغناء عن الدعائم الورقية، ويضطلع هذا المركز الذي يتوفر على تجهيزات ومعدات عصرية بالمهام الأساسية الآتية:

- تسجيل أعوان وزارة العدل.

[1] بوبكر صبرينة، دور الادارة الالكترونية في تفعيل الخدمة العمومية، قطاع العدالة نموذجا، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد 2، 2019، ص 18

[2] بواشري أمينة، بركاهم سالم، المقال السابق، ص 213

- شخصنة مفاتيح المتدخلين (قضاة، أعوان الضبط...الخ) في النظام المعلوماتي وضمان المراقبة النوعية للبطاقة الالكترونية التي تحتوي على شريحة التوقيع الالكتروني.
- التكفل بإرسال المفاتيح المشخصة نحو مختلف الجهات القضائية.
- تسيير أنظمة مركز الشخصنة وقواعد بياناته
- القيام بعمليات التكوين والمرافقة لفائدة المستعملين
- السهر على تطوير الأنظمة والحلول والبرمجيات والشبكات ذات الصلة بالشريحة الالكترونية.
- التكفل بالأعمال التي تدخل ضمن اختصاص مختلف الهيئات القضائية والقيام ببحوث تعنى بتحسين استعمال الشريحة الالكترونية
- إعداد تقارير وحوصلات حول مجالات التطبيق والنشاط.
- وضع حلول تقنية للمحافظة على البيانات قصد ضمان سلامة الأرشيف.
- توفير الظروف المثلى لتخزين اللوازم) شرائح الشخصنة القبلية، المفاتيح الالكترونية (USB)

رابعا: وضع حيز الخدمة للمقر الاحتياطي لأنظمة الإعلام الآلي لوزارة العدل[1]

نظرا لطبيعة الخدمة العمومية لمرفق العدالة وحساسية المعطيات القضائية لارتباطها بالمصالح الخاصة للمواطنين تم إنشاء موقع احتياطي **(BACKUP)** لحماية مركز البيانات الأساسي (DATA CENTER) وتم ذلك بتاريخ 03ماي 2015بالقليعة، حيث يسمح الموقع الاحتياطي باستمرارية مجمل الخدمات التي يقدمها قطاع العدالة بصفة مستقلة تماما عن الموقع المركزي الأساسي المتواجد بالأبيار، وذلك في حالة وقوع حوادث أو كوارث طبيعية أو أعمال كيدية.. الخ)عند الضرورة، يقوم الموقع الاحتياطي بإعادة مجمل النظام إلى عمله بصفة فورية، وقد تم تصميم هذا الموقع وفقا للمعايير الدولية للتصدي لمختلف الإشكالات التي قد تتسبب في توقيف المركز الرئيسي.

[1] مزيتي فاتح، مرجع سابق مضاهر رقمنة مرفق العدالة وأثرها علي تحسين الخدمة العمومية للمتقاضي، مجلة بيبليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات، العدد 4، ص 12

المطلب الثالث: الانظمة المساعدة التسيير الإداري وتحسين الخدمة العمومية

الفرع الاول: الانظمة المساهمة في التسيير الاداري:

اولا: الجدول التحليلي[1]:

هو نظام مساعد على اتخاذ القرار تم الشروع في إعداده في ديسمبر 2003واستلمت الطبعة الأولى منه في فيفري 2004 ويعتبر بالنسبة للمسيرين وسيلة للتنظيم العقلاني للقطاع حيث يوفر مؤشرات تحليلية للتطورات الحاصلة في القطاع وقراءة حقيقية وشاملة لمختلف المعطيات المتعلقة بالهياكل القضائية (الجهات القضائية والمؤسسات العقابية) والوسائل المادية والمالية ومعلومات دقيقة ومحينة حول الموارد البشرية والمالية وحجم النشاط القضائي وطبيعة ونوعية الجرائم المقترفة والمعطيات الإحصائية لرسم الاستراتيجيات المستقبلية وبذلك فهو يشكل أداة تسمح بتقييم مدى انجاز أهداف السياسة العامة للقطاع .

بعد أن أدمجت قائمة الجرائم في هذا الجدول، عرفت التطبيقة تحيينا جذريا مكّن من إعطاء إحصائيات دقيقة لاسيما في المادة الجزائية ، وذلك بفضل إنشاء قاعدة معطيات مركزية خاصة بالإحصائيات.

ثانيا: الخريطة القضائية [2]:

– هو نظام آلي يساعد على اتخاذ القرار ورسم السياسات وهو مشروع انطلق سنة 2005 كأداة مساعدة في عمليات إنشاء جهات قضائية، تكوين وتوزيع القضاة، بناء على التشخيص المقدم في الجدول التحليلي لمعطيات النشاط وحجمه وهذه الآلية تمكن من تحقيق مايلي:

توزيع الموارد البشرية، من القضاة وموظفي أمانة الضبط والأعوان المتخصصين توزيعا عقلانيا على الجهات القضائية.

– تمكين المجلس الأعلى للقضاء من إعداد مخطط الحركة السنوية للقضاة في آجال قصيرة وبموضوعية.

ضبط وتحديد الاحتياجات الجديدة للقطاع من الموارد البشرية والتوزيع الجغرافي للهياكل القضائية الجهات والمؤسسات العقابية حسب مقاييس علمية تضمن تغطية قضائية عادلة

[1] لطيب بلعيز، إصلاح العدالة في الجزائر (الانجاز والتحدي)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص ص 186-187

[2] الطيب بلعيز، المرجع نفسه، ص ص 187-188

ثالثا: نظام تسيير الموارد البشرية[1]:

يشكل نظام تسيير الموارد البشرية أداة لتطوير وعصرنة أساليب تسيير المسار المهني للقضاة وسائر موظفي قطاع العدالة من أمناء ضبط وموظفي الأسلاك المشتركة فهو يسمح بالانتقال بوظيفة تسيير الموارد البشرية من تسيير كلاسيكي قائم على التوثيق والكتابة إلى مرحلة التسيير الآلي وهو بذلك يساهم فـــــي:

- حسن تسير الموارد البشرية بالجهات القضائي .
- التحكم في ملفات القضاة والموظفين
- المساعدة على اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير المسار المهني للقضاة وموظفي قطاع العدالة
- إعطاء إحصائيات دقيقة لاستغلالها في التخطيط وفي تطوير الموارد البشرية للقطاع.

رابعا استعمال البصمة الوراثية ADN في الإجراءات القضائية[2] :

شرعت وزارة العدل في إنشاء ووضع حيز الخدمة قاعدة معطيات خاصة بالبصمة الوراثية تسمح بحفظ جميع البصمات الوراثية المتحصل عليها من تحليل العينات البيولوجية الخاصة بالمشتبه فيهم والأشخاص المتوفين ومجهولي الهوية وضحايا الإجرام والمفقودين وكذا الأشخاص الذين لا يمكنهم الإدلاء بهوياتهم بسبب مرض أو حادث أو خلل في قواهم العقلية وغيرهم واستعمالها في الإجراءات القضائية تسهيلا لعمل القضاة في مجال البحث والتحري وكل الأجهزة الرسمية الأخرى.

ولتأطير هذه العملية ومنحها الحجية القانونية قامت الوزارة بصياغة قانون رقم: 03-16 والمتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية وهو بمثابة سند قانوني يحدد قواعد وآليات استعمال البصمة الوراثية ويضمن عدم التعسف في اللجوء إليها دونما ضرورة تستدعي ذلك وهذا حماية لكرامة الأفراد وحرمة حياتهم الخاصة من جهة ومن جهة أخرى ضرورة حفظ الأمن وحماية المجتمع من الإجرام بمختلف أشكاله ، ويسمح هذا القانون بإثراء المنظومة التشريعية الجزائرية وتكييفها مع المعايير الدولية ويعد بذلك أول نص قانوني تتم

[1] طيب بلعيز، المرجع السابق، ص 185

[2] بواشري أمينة، المقال السابق، ص 217

صياغته منذ الاستقلال وجاء لسد الفراغ القانوني الموجود في هذا المجال بالرغم من استخدام هذه التقنية منذ سنوات" ويضم القانون 20مادة و 05 فصول[1]

الفرع الثاني: أنظمة المساهمة بصفة مباشرة في تحسين الخدمة العمومية

سعت اللّجنة الوطنية لإصلاح العدالة منذ تنصيبها إلى تشخيص أوضاع القطاع هذا الإطار تم تطوير العديد من الأنظمة المعلوماتية والآلية التي تهدف لتحسين وتمتين روابط الثقة بين الإدارة والمواطن.

1- نظام التسيير والمتابعة الآلية للملف القضائي:[2]

هو النظام الذي يسمح بمتابعة مسار الملف القضائي منذ تسجيله إلى غاية الفصل فيه وتنفيذ العقوبة، كما يمكن للمواطنين على الحصول على المعلومات الخاصة بقضاياهم عبر الشباك الالكتروني دون عناء التنقل إلى مكاتب المحاكم و المجالس القضائية، ويمكن أيضا مساعدي القضاء من إنجاز مهامهم بطريقة عصرية ميسرة و بكل شفافية ولقد توج هذا النظام الذي هو في تطور مستمر بتقديم العديد من الخدمات العمومية يمكن رصدها كما يلي:

1-1 **الشباك الالكتروني**[3]: موجود على مستوى جميع الجهات القضائية ويمكن المواطنين والمحامين من الاطلاع على مسار الملف القضائي آنيا وآليا دون أن يكلفهم ذلك عناء التنقل لمكاتب أمناء الضبط ويسمح بتسجيل العرائض فضلا عن طلب وسحب كل الوثائق الضرورية من أحكام وقرارات .....الخ في وقت قياسي كما يسمح بتسجيل الطعون بالنقض عن بعد على القضايا المطروحة أمام المحكمة العليا و يتكفل بذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تخصيص فضاء خاص بهم.

1-2 **التبليغ عبر SMS:**[4] وهي تقنية جديدة تسمح للمتقاضين بتتبع مآل قضاياهم بواسطة رسائل نصية قصيرة عبر الهاتف المحمول ، كما تمكن المحاكم من إرسال الاستدعاء وتبليغ

---

[1] قانون رقم 03 المؤرخ في 14رمضان عام 1437الموافق لـــــ 19يونيو سنة، 2016المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، العدد 37 الصادرة بتاريخ الأربعاء 22 يونيو سنة 2016.

[2] بوبكر صبرينة، خمايسية حفيضة، المقال السابق، ص 23

[3] بواشري امينة، بركاهم سالم ، المقال السابق، ص 218

[4] قادري امال، جودة الخدمة القضائية ودورها في لارتقاء قطاع العدالة، مجلة الدراسات الحقوقية جامعة سيدي بلعباس مجلد7، عدد 3، 2020، ص 19

المتقاضين الكترونيا دون الحاجة إلى إرسالها عبر البريد العادي وبذلك تسمح هذه الخدمة بتبسيط الإجراءات الإدارية وبتوفير نفقات التبليغ وتسهيل وصول المعلومة القضائية في وقت قياسي ، وهو الإجراء اختياري يتم اللجوء إليه في حالة واحدة وهي تأكيد المتقاضي لهذه الخدمة بعد تلقيه لرسالة قصيرة من طرف المحكمة.

2- **النظام الآلي لصحيفة السوابق القضائية**[1]: يعتبر النظام الآلي لصحيفة السوابق القضائية بمثابة قفزة نوعية في مجال عصرنة قطاع العدالة بالجزائر ،لأنه يقدم خدمة عمومية هامة تتمثل في تسليم الصحيفة رقم 03 للمواطن والصحيفة رقم 02 للإدارات العمومية ، ويعتبر هذا النظام وليد المركز الوطني لصحيفة السوابق القضائية الذي تم استلامه بتاريخ 06 فيفري 2004 وربطه آليا بجميع الهيئات القضائية لتمكين المواطن من الحصول على صحيفة السوابق القضائية من أي محكمة عبر التراب الوطني بغض النظر عن مكان ميلاده ، وقد تم تطوير هذا النظام في شهر نوفمبر2005 ليشمل المواطنين المولودين في الخارج وتمكينهم من سحب هذه الوثيقة من أي جهة قضائية داخل التراب الوطني ، أما في سنة 2006 فأصبح النظام يسمح بالمعالجة الآلية لملفات رد الاعتبار بقوة القانون أي بإمكان الأشخاص الذين استفادوا من رد الاعتبار بقوة القانون من استخراج صحيفة سوابق قضائية بيضاء في التاريخ الذي حدده القانون دون انتظار طلب المعني.[2]

ونظرا لاستخدام قواعد معطيات مركزية لتدعيم العمل عن بعد للأنظمة الآلية على غرار نظام صحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية وبعدما تم ربط المصالح الدبلوماسية أو القنصلية التابعة لوزارة الشؤون الخارجية بواجهة البحث الأوتوماتيكي في قاعدتي المعطيات الخاصة بصحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية وبفضل تقنية التوقيع الالكتروني تم توفير العديد من الخدمات يمكن رصدها كما يلي:

أ- استخراج صحيفة السوابق القضائية (القسيمة رقم 03) في وقت قياسي وعلى مستوى أي جهة قضائية.

ب-إمكانية طلب الإدارات العمومية (للقسيمة رقم 2) لصحيفة السوابق القضائية عبر البريد الالكتروني لوزارة العدل وذلك ابتداءا من تاريخ 20مارس 2014.

---

[1] بواشري امينة، بركاهم سالم، المقال السابق، ص 20

[2] المقال نفسه ص21.

ت-استخراج صحيفة السوابق القضائية (القسيمة رقم 03)أو شهادة الجنسية ممضاتين الكترونيا عبر الانترنت ابتداءا من تاريخ 25 فيفري 2015.

ج- تمكين الجالية الوطنية بالخارج والأجانب ممن سبق لهم الإقامة بالجزائر من استخراج (القسيمة رقم 03) لصحيفة السوابق القضائية أو شهادة الجنسية ممضاة الكترونيا عبر الممثليات الدبلوماسية أو القنصلية بالخارج

3-نظام التسيير والمتابعة الآلية لشريحة المحبوسين والسوار الاكتروني [1]:

يشكل نظام التسيير والمتابعة الآلية لفئة المحبوسين أداة مهمة لرسم وتنفيذ سياسة فعالة في مجال إعادة إدماج نزلاء المؤسسات العقابية، فهو يسمح بالتحكم في تسيير ومتابعة وضعيات المساجين وتوزيعهم حسب درجة الخطورة الإجرامية، ويمكن من تحديد مسار كل محبوس بداية من أسباب وظروف حبسه وسلوكه أثناء فترة حبسه إلى غاية إطلاق سراحه كما يساعد على التخطيط في إنجاز مؤسسات عقابية جديدة تتماشى والمعايير المعتمدة عالميا. وقد عممت هذه التطبيقة على مستوى كل المؤسسات العقابية بعد تكوين ثمانمائة 800عونا من مختلف المؤسسات العقابية حول استعمالها ليس هذا فقط، بل تم اعتماد نظام الوضع تحت المراقبة الإلكترونية، كآلية بديلة للحبس المؤقت، وهذا بمقتضى الأمر رقـــم 15/ 02المـــؤرخ في 2015/07/23، المعـــدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية ضمن المـــادة 125مكرر والقانون 15/ 03المؤرخ في 2015/02/01المتعلق بعصرنة العدالة، وتقوم هذه الآلية على وضع سوار الكتروني على مستوى كاحل المتهم طيلة فترة المراقبة المحددة بالأمر القضائي، حيث يمتنع هذا الأخير عن رؤية أشخاص معينة، والمكوث في إقامة معينة وعدم مغادرتها، إلا بإذن من القاضي الآمر بالإجراء.

تتكفل مصالح الضبطية القضائية المختصة إقليميا بمهمة إدارة وتسيير نظام المراقبة الإلكترونية بضمان المراقبة والمتابعة المستمرة للشخص الموضوع تحت نظام المراقبة الإلكترونية، لتحديد مدى تواجده بالنطاق الإقليمي المحدد بأمر الرقابة القضائية، والتدخل المباشر والفوري عند رصد أي خرق للالتزامات المفروضة على حامل السوار الإلكتروني (ضبط المتهم مع إخطار القاضي الآمر بالإجراء).

[1] مزيتي فاتح، المقال السابق، ص 9

4-نظام تسيير الأوامر بالقبض[1]:

يسمح هذا النظام باحترام الحقوق والحريات الفردية للمواطنين وتفادي عمليات التوقيف التعسفية وغير المبررة ، إذ يسمح هذا الأخير بتسيير ومتابعة عملية النشر الآلي والآني الواسع للأوامر بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث ممضاة الكترونيا فور صدورها، إضافة تمكين المصالح المختصة للضبطية القضائية من الاطلاع آنيا على قاعدة المعطيات المركزية للأوامر بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث الصادرة عن كافة الجهات القضائية ممضاة الكترونيا

5- نظام تسيير الأرشيف التاريخي[2]:

هو نظام أنجز أمن جل الحفاظ على الذاكرة الوطنية والتكفل بأرشيف أولئك الذين رهنوا أنفسهم إبان حرب التحرير المجيدة من أجل استقلال الجزائر ، وكانوا محل اعتقال في سجون الاستعمار، فهو يسمح بتقديم خدمات مرفقية لهذه الشريحة أو لذويها والحصول على الوثائق الثبوتية للوجود بالسجون الاستعمارية ويضمن أيضا الحفاظ على السجلات المحفوظة بوزارة العدل من الإتلاف بفعل عاملي الزمن والاستعمال المضطرد.

6-المحاكمة عن بعد[3]:

في إطار عصرنة أساليب التسيير القضائي السير الحسن لمرفق العدالة، قامت وزارة العدل بإدخال تقنيات حديثة ضمن منظومتها المعلوماتية المركزية ، تتمثل في استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في مجال الإجراءات القضائية وهذا بعد إقرار القانون03/15 المؤرخ في 01 /02 2015 المتعلق بعصرنة العدالة بجواز استعمال هذه التقنية أثناء سير الإجراءات القضائية.

ويمكن اللجوء إلى استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد أثناء التحقيق القضائي من خلال استجواب وسماع الأطراف ، وأثناء المحاكمة بسماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء عن بعد مما يسمح بعدم تأجيل المحاكمات بسبب غياب الشهود وخاصة لأولئك الذين يقطنون في ولايات بعيدة عن تلك التي سيمثلون أمام مجلس قضائها، ويمكن في مادة الجنح تلقي

---

[1] محمد العيداني، يوسف زروق، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر علي ضوء القانون 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة، مجلة الباحث لدراسات الاكاديمية ، مجلد 7، العدد01 ، 2020 ، ص 9

[2] بوبكر صبرينة، المقال السابق، ص 224 – 223

[3] بواشري أمينة ، بركاهم سالم ، المقال السابق ، ص 29

تصريحات المتهم المحبوس وتفادي نقله من مدينة إلى أخرى مما يسمح بتخفيف الحاجات الأمنية، ويتم التعرف على جميع البيانات الشخصية للمتهم عبر قارئ البصمات مباشرة ودون نقله شخصيا إلى المحكمة.

وفي هذا الإطار تم تنظيم عدة محاكمات وطنية عن بعد وكانت الأولى بتاريخ 07 أكتوبر 2015 بمحكمة القليعة أما أول محاكمة دولية فقد تمت بتاريخ /11/07 /2016 بمجلس قضاء المسيلة أين تم الاستماع للشاهد بمجلس قضاء "نانتير" الفرنسية ،وحسب المختصين سترفع هذه التقنية الضغط على القاضي وتقلّص عدد الملفات التي تطرح أمامه يوميا وبالتالي تفادي التأخير والتأجيل خاصة مع إلغاء الحبس المؤقت وتعويضه بنظام المثول الفوري أمام القضاء وسيعمم هذا الإجراء داخل مختلف المحاكم والمجالس القضائية الجزائرية تدريجيا.

7-مركز النداء[1] (call center) :

استحدثت وزارة العدل مركز للنداء (ويتعلق الأمر بمركز وطني على مستوى وزارة العدل ومراكز على مستوى المجالس القضائية النموذجية) يستخدم تقنية نقل الصوت عبر بروتوكول الأنترنت IP وذلك من خلال استخدام شبكة الأنترانات الخاصة بوزارة العدل، هذا ويسمح المركز بتقديم العديد من الخدمات لمختلف الجهات القضائية والإدارات العمومية وكذا المواطنين عبر الاتصال بالرقم الأخضر المجاني " 1078"حيث يتكفل فريق متخصص ومدرب ومؤهل بالرد عن انشغالات المواطنين واستفساراتهم حول مستجدات قضائية معينة ،استشارات قانونية، الخدمات المقدمة عبر الواب (استخراج صحيفة السوابق القضائية والجنسية عبر الأنترنت، الإشكالات التقنية المتعلقة بكيفية استخدام كلمة السر..)، دون الحاجة إلى التنقل للجهة المعنية ويعكس هذا المركز ويقوم النظام المعلوماتي بصفة آلية عقب كل مكالمة هاتفية بإنشاء بطاقة تحتوي على المعلومات الأساسية المتعلقة بالمكالمة (رقم المتصل وشريط المكالمة) حيث يتم تسجيلها وأرشفتها وبذلك تسمح هذه المعالجة الآلية للمعلومات بإثراء قاعدة المعلومات بصورة مباشرة وتسمح باستغلالها من طرف متخذي القرار على الصعيدين المحلي والوطني

[1] قادري امال ، المقال السابق، ص ، 19

8-إدماج تقنية التصديق والتوقيع الالكترونيين في المجال القضائي:

تم اعتـــمـــاد تقنية التصديق والتوقيع الإلكترونيين في المجال القضائي، وفقا للقانون رقم 15-03، المؤرخ في 01 فيفري 2015، المتعلق بعصـــرنة العدالة، من خلال استحداث مركز شـــخصنة الشـــريحة للإمضاء الإلكتروني وإنشاء سلطة التصديق الإلكتروني، وتمكين كافة المتدخلين في نشاط القطاع، من إمهار الوثائق الإدارية والمحررات القضائية بتوقيع إلكتروني موثوق، بهدف إتـــاحة الخدمات القضائية عن بعد.. [1]

نضم المشرع تقنية التصديق والتوقيع الالكترونين من خلال القانون 04/15 حيث اعتمد امكانية اصدار وثائق ممهورة بالتوقيع الالكتروني حيث نصت المادة 04 من القانون السابق[2] الذكر "**يمكن ان تمهر الوثائق والمحررات القضائية التي تسلمها مصالح وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها والجهات والجهات القضائية بتوقيع الالكتروني يكون صلته بالمحرر الاصلي مضمونة بواسطة وسيلة تحقق مضمونة**"

وتتم هذه العملية بمنح وزارة العدل كل قاض ونائب عام وأمين ضبط شريحة الكترونية يخزنون فيها توقيعهم الخاص بطريقة مشفرة وهي مضمونة بواسطة لوحة التوقيع البيومتري للشريحة الالكترونية ، وحفظ التوقيع لا يتم إلا داخلها فلا يمكن حفظه خارجها مما يكفل حماية إضافية للتوقيع ، كما أن المالك هو الوحيد الذي يحوز على البطاقة كاملة التي تحتوي على المفاتيح والشهادة الالكترونية [3].

يفرض استخدام التوقيع الالكتروني بطريقة آمنة وموثوق منها تدخل طرف ثالث يسمى سلطة المصادقة لإعطاء التوقيع الالكتروني فعاليته الكاملة فالتوقيع الإلكتروني الذي لا يستند إلى شهادة من سلطة معتمدة للمصادقة على صحته ، تنعدم قوته الثبوتية وحجيته القانونية .

وفي هذا الإطار تم إنشاء سلطة للتصديق الالكتروني وهي هيئة تتولى مهمة إنشاء الشهادات الرقمية للإمضاء الالكتروني ومنحها لطالبيها وفي هذا المجال تكون وزارة العدل مسؤولة عن كافة إجراءات التصديق اتجاه الشخص المستفيد من الشهادة ومن جهة أخرى اتجاه أي شخص وضع ثقته في هذه الشهادة

---

[1] https://www.mjustice.dz/ar/modernisation-2-2-2/# الموقع الالكتروني تاريخ الاطلاع 2020/06/03 الساعة 22:00

[2] انظر المادة 04 من القانون رقم 15-04المؤرخ في 1فبراير 2015يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين الجريدة الرسمية، العدد6 ، الصادرة بتاريخ 10فبراير 2015.

[3] بواشري أمينة ، سالم بركاهم ، المقال السابق، ص 227

الفرع الثالث: التصحيح الالكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية:

قامت وزارة العدل بوضع حيز الخدمة وبتاريخ 22جوان 2016آلية جديدة بالتعاون والتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية لفائدة الجالية الجزائرية بالخارج ، تمكن من التصحيح الالكتروني عن بعد للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية الممسوكة على مستوى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج وذلك في إطار مواصلة تعميم استخدام تقنية الإمضاء الالكتروني لفائدة الجالية الجزائرية بالخارج و بهدف تقريب الإدارة من المواطن والتخفيف من أعباء وتكاليف تنقل الجالية الجزائرية إلى داخل الوطن ومعالجة طلبات التصحيح في مدة زمنية قياسية ، ويضمن هذا الإجراء سرية البيانات الشخصية وذلك من خلال وضع بروتوكول حماية يمنع أية إمكانية للقرصنة أو التدخل الخارجي [1].

وللإشارة فإنه بإمكان المواطنين المقيمين بالجزائر الاستفادة أيضا من آلية التصحيح الالكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية عن بعد وذلك بالتقرب لمرة واحدة أمام المحكمة لتسجيل أنفسهم، أما المسجلين في قاعدة المعطيات الوطنية الخاصة بصحيفة الجنسية والسوابق القضائية فيمكنهم بنفس الحساب الاستفادة من هذه الخدمة الخاصة بالتصحيح الالكتروني كما يمكن الاستفادة من خدمة التصحيح الالكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية أيضا من خلال التقرب إلى أي بلدية من بلديات الوطن دون الحاجة للتنقل إلى المحاكم المختصة إقليميا ، وهذا كنتيجة للربط والتعاون القطاعي المشترك بين وزارتي الداخلية والجماعات المحلية ووزارة العدل حيث وضعت الخدمة في متناول المواطن الجزائري **وإذ يتم إيداع الطلب التصحيح وفق إحدى الطرق الآتية**[2]**:**

- إيداع طلب التصحيح على مستوى الممثليات الدبلوماسية أو القنصلية بالخارج.
- تقديم طلب التصحيح عبر الإنترنت.
- إيداع طلب التصحيح على مستوى أقرب محكمة.
- إيداع طلب التصحيح على مستوى أقرب بلدية

[1] بواشري أمينة ، سالم بركاهم المقال السابق، ص ص 27، 28

[2] رابح الوافي ، رسالة سابقة ، ص 196

المطلب الرابع: المشاريع المنجزة في إطار تعزيز التعاون القطاعي المشترك

تطوير و تعزيز التعاون بين وزارة العدل وبقية القطاعات والمرافق و الإدارات والمؤسسات العمومية الأخرى، هو من أهم الأهداف الإستراتيجية المسطرة لقطاع العدالة نظرا لما يحققه من أثر مباشر في تحسين الخدمة العمومية لصالح المواطن، وتقديم خدمات نوعية تسمح بالقضاء علي العرقيل كالبيروقراطية والمحسوبية وهذا في إطار بناء حكومة الكترونية تسمح للجزائر بولوج عالم الرقمنة والسير بخطى ثابتة على درب التقدم للالتحاق بركب الدول المتقدمة في مجالات عديدة مع عدة قطاعات نذكر منها:

1-الربط الآلي للمركز الوطني للسجل التجاري بواجهة للبحث في قاعدة المعطيات الوطنية لصحيفة السوابق القضائية :[1] يسمح هذا الربط بتعميم استعمال تقنية الإمضاء الالكتروني لتحسين مردودية وأداء الخدمة العمومية ، كما يسمح للمصالح المؤهلة بالمركز الوطني للسجل التجاري من الاطلاع واستخراج بصفة آنية القسيمة رقم 03/02 لصحيفة السوابق القضائية ممضاة الكترونيا للراغبين في الحصول على السجل التجاري، ويدخل هذا الإجراء في إطار تبسيط الإجراءات وتخفيف الوثائق على المواطن.

2-الربط الآلي للمديرية العامة للأمن الوطني بواجهة للبحث في قاعدة المعطيات الوطنية للأوامر بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث الصادرة عن الجهات القضائية :

والهدف من هذا الربط تعزيز وضمان مبادئ الحقوق والحريات الفردية من خلال تمكين مصالح الضبطية القضائية من واجهة البحث في قاعدة المعطيات المركزية من أجل الإطلاع بصفة آنية على الأوامر بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث الصادرة عن الجهات القضائية

3-الربط الآلي لقيادة الدرك الوطني بواجهة البحث في قاعدتي المعطيات المركزية الخاصتين بالأوامر بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث الصادرة عن الجهات القضائية وصحيفة السوابق القضائية الممضاة الكترونيا[2]**:**

[1] بواشري امينة، بركاهم سالم نفس الرسالة، ص 230 -234

يندرج هذا الإجراء في إطار تعزيز وضمان الحريات الفردية للمواطنين من خلال تمكين مصالح الدرك الوطني من الاطلاع آنيا على الأوامر بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث وكذا القسيمتين رقم 3و 2 لصحيفة السوابق القضائية ، ممضاة الكترونيا.

4-الربط الآلي للمعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام لبوشاوي بتطبيقة البريد الالكتروني الداخلي لوزارة العدل:[1]

في إطار استخدام آلية إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الالكتروني تم ربط المركز الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام، بشبكة الاتصال الداخلية لوزرة العدل، بهدف إرسال تقارير الخبرة وتبادل الوثائق بين الجهات القضائية والمعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام

5-الربط الآلي لمديرية القضاء العسكري لدى وزارة الدفاع الوطني بقاعدتي المعطيات المركزية الخاصة بصحيفة السوابق القضائية والأوامر بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث الصادرة عن الجهات القضائية:

يسمح هذا الربط، بوضع واجهة بحث، تحت تصرف المحاكم العسكرية الست (06) بهدف تمكينها من الإطلاع الآني على:

القسيـــمتين رقم (02) و(03) لصحيفة السوابق القضائية الممضاة إلكترونيا.

أوامر القبض والإخطارات بالكف عن البحث، الصادرة عن الجهات القضائية والممضاة إلكتروني.

[1] رابح الوافي، رسالة سابقة، ص 199-200

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق نلاحظ ان مساعي الدولة الجزائرية وفي اطار تبنيها مشروع الجزائر الالكترونية والهادف تطوير حكومتها لالكترونية وهذا عبر كل المرافق العامة في الدولة والمنظمات الخاصة وقطاع العدالة كان له حصة الاسد في تكريس الادارة الالكترونية والعصرنة وهذا من خلال استحداثات وزارة العدل لمجموعة من الانظمة التشريعية والتقنية ، فقد ركزت وزارة العدل علي الانظمة تساهم في تقريب الادارة من المواطن وهدا تكريسا لمبدأ دولة القانون وحماية حقوق وحريات الافراد حيث نصبت منظومة معلوماتية مركزية لمعالجة واستغلال جميع المعطيات الشخصية كصحيفة السوابق العدلية مثلا أو شهادة الجنسية بالإضافة إلى تكريس فكرة استعمال الوثائق الإلكترونية والاستغناء عن المحررات الورقية وهذا بالاعتماد على نضام التوقيع و التصديق ألإلكتروني كل هذا وغيره سيعزز لا محالة من ثقة المواطنين والمتقاضين بالإدارة، وبتالي فقطاع العدالة قد شهد تطور كبير في مجال الادارة الكترونية .

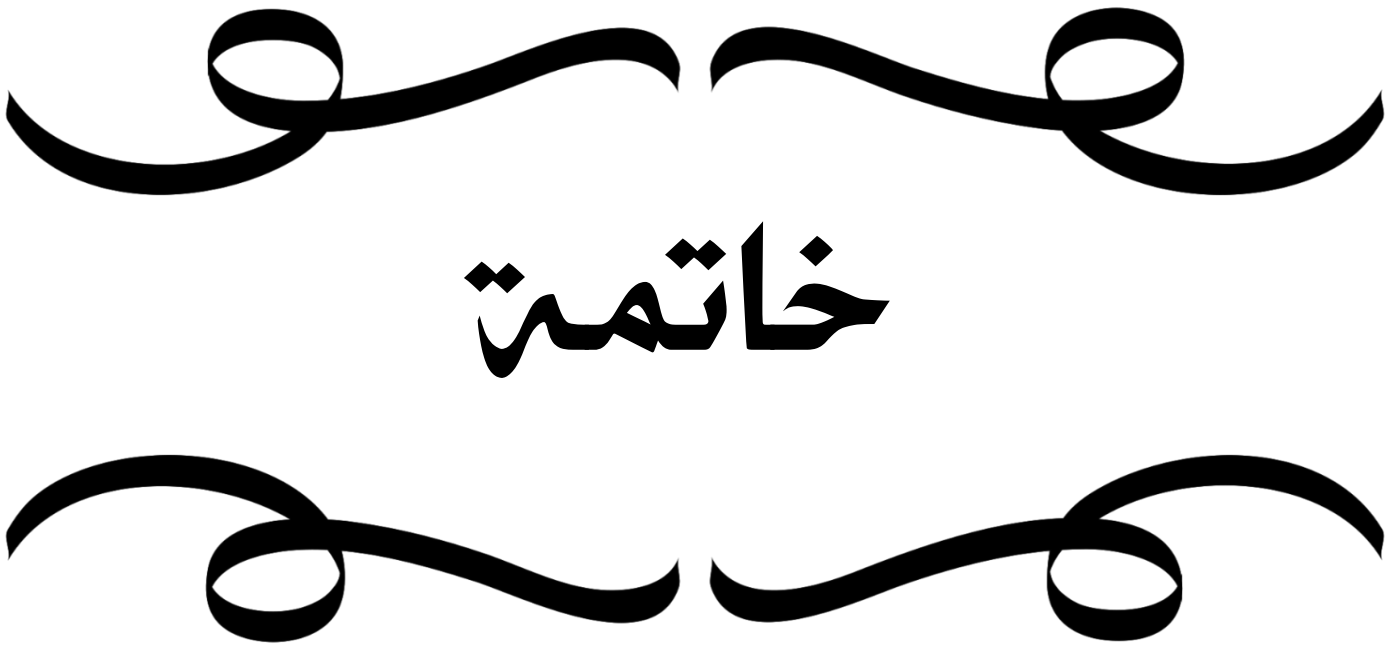
خاتمة

خاتمة

لقد أحدث التحول التكنولوجي ثورة في المفاهيم الإدارية التقليدية وأسهم إسهاما كبيرا في تطوير الدول ومجتمعاتها وذلك بالانتقال الى الخدامات الإلكترونية والشبكية والقضاء على كل أشكال عمل الإدارة التقليدية التى كانت قائمة على التدوين باستعمال الورق ، وترتكز هذه التقنية على استعمال الوسائل والأجهزة الحديثة المتطورة للقضاء على البيروقراطية بالإضافة الى إعادة بناء العمليات الإدارية بشكل إلكتروني بهدف تحقيق السرعة في المعاملات الإدارية والحفاض على سرية وسلامة المعلومات، وتكريس العديد من المبادئ الإنسانية كالشفافية، روح المسؤولية الرقابة، ومنع المحاباة ، الرشوة والمحسوبية و تحديث مختلف الخدمات التى تقدمها من خلال تحقيق الدقة، السرعة تبسيط الإجراءات وتخفيض التكاليف من خلال آليات المتمثلة في شبكة الإنترنت ومختلف المعدات التقنية والتكنولوجية ، بمعنى أن للإدارة الإلكترونية الدور الأساسي في تحسين الخدمات وبلوغها مستويات الجودة والتفوق بذلك تمثل الإدارة الالكترونية مطلبا هاما تفرضه التحولات الالكترونية ، وتنتهجه برامج الإصلاح الإداري ، كمرحلة ضرورية في ظل العصر الرقمي، ويعتبر أسلوب الإدارة الإلكـــترونية الذي تتبناه الإدارة المحلية في الجزائر من خلال مشروع الجزائر الالكترونية 2008 -2013 نقطة انطلاق جـــوهرية للانطلاق نحو تطوير مختلف المرافق العمومية والقطاعات بما فيها قطاع العدالة الذي يعد من اهم المرافق الحساسة والتي تقدم خدمات حكومية للمواطن.

فعلى الصعيد التشريعي والتنظيمي وضعت الوزارة المعنية مجموعة من القوانين للأنظمة المستحدثة أهمها قانون عصرنة قطاع العدالة 15-03 وكذلك قانون 15-04 والمتضمن القواعد العامة للتوقيع و التصديق الإلكترونين .

والذي ساهم بشكل كبير في تقريب الفرد من مرفق العدالة خاصة فيما يتعلق بالوثائق الخاصة كصحيفة السوابق العدلية، الجنسية، الاحكام القضائية وهذا بسبب ربط جميع

مؤسسات بشبكة داخلية من الالياف الضوئية التي تضمنت النقل السلس والمؤمن للمعطيات بين المؤسسات العدلية.

كما تضمنت نقل محادثات بصوت والصورة وهو ما تم العمل به فعلا، كما مكنت المنظومة المعلوماتية من رقمنة ملفات القضايا وملفات موظفي سلك العدالة صحيفة السوابق القضائية وكذا شهادة الجنسية وغيرها من الخدمات المقدمة للمواطن بهدف تقريب الادارة من المواطن وتطوير مرفق العدالة.

نتائج وتوصيات:

النتائج

1-اصبحت الادارة الالكترونية واقعا معاشا اكتر منها نضام اداري متطور ما يحتم علي الدول والمنضمات والأفراد التعامل والتماشي مع مقتضياتها بسبب تغلغلها في كل القطاعات والمرافق وحتي طرق تسير الحياة الخاصة

2-التطور الدائم والسريع للإدارة الالكترونية لا يتماشى وتطور بعض البلدان خاصة النامية منها كالجزائر مما يشكل فجوة كبيرة بين تطلعات الفرد والواقع لمفروض عليه

3 _ الجزائر كغيرها من الدول النامية التي قطعت شوط معتبر نحو تبني الكامل للإدارة الالكترونية عبر مؤسساتها ومرافقها خاصة قطاع العدالة

4- الانظمة التقنية والالكترونية التي استحدثتها وزارة العدل في اطار عصرنة قطاع العدالة بدأت تؤتي ثمارها بعد لجوء المواطن خاصة فئة الشباب التعامل بهده التقنيات وحتمية التعود عليها.

التوصيات:

1 -تعزيز قطاع العدالة بالأنظمة والتقنيات تكنولوجية الحديثة المحلية الصنع لضمان تجنبا لآي اعتداءات واختراقات تطال القطاع وأجهزته وقطع التبعية للدول المتقدمة في هذا المجال

2- نشر الثقافة المعلوماتية بمحاولة القضاء على الامية الرقمية وذلك بتوفير البنية التحتية من اجهزة ووسائل حديثة

3-تعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال تطوير الانظمة المعلوماتية وتشكيل تكتلات تكنولوجيا من اجل حماية امنها الداخلي

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

القوانين:

قائمة الكتب:

1. ابو بكر محمود الهوشي، الحكومة الالكترونية، الواقع والأفاق، مصر: مجموعة النيل العربية، 2006.

2. السعيد مبروك إبراهيم، إدارة المكتبات الجامعية في ضوء اتجاهات الإدارة المعاصرة الجودة الشاملة الهندرة إدارة المعرفة الإدارة الإلكترونية مصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2012.

3. حسين محمد الحسن، الإدارة الالكترونية– المفاهيم، الخصائص المتطلبات، الأردن مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، د.س.ن.

4. مصطفي هلالي، ايمان صالح حسن عبد الفتاح، ريم المفتي وآخرون الادارة الإلكترونية السحاب لنشر والتوزيع مصر 2010.

5. مصطفي يوسف اسكافي ، الادارة الالكترونية ادارة بلا ورق، ادارة بلا مكان، ادارة بلا زمان، ادارة بلا تنظيمات جامدة دار ومؤسسة رسلان لنشر والتوزيع، سوريا ،2011.

6.مصطفي كولار الادارة الالكترونية للموارد البشرية، دار الفا للنشر الجزائر

7.محمد الصيرفي، الادارة الإلكترونية دار الفكر الجامعي لنشر، مصر2006 طبعة 1

8. محمود القدوة، الحكومة الالكترونية والإدارة المعاصرة الأردن دار أسامة للنشر والتوزيع 2010

9. محمود عبد الفتاح رضوان، الإدارة الإلكترونية. وتطبيقاتها الوظيفية، مصر المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2013.

10. نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية، د.ط، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

11. عبد الناصر علك حافظ، حسين وليد حسين عباس، نظم المعلومات الادارية بالتركيز على وظائف المنضمة، دار غيداء للنشر والتوزيع الاردن.

12. غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية، السعودية، معهد الادارة العامة، 2005، ص 35 36 للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي المحور الثاني التوجهات والأساليب الحديثة، من 01 إلى 04 نوفمبر 2009.

13. القانون رقم 03 -16المؤرخ في 14رمضان عام 1437الموافق لـــ 19يونيو سنة 2016 المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، العدد 37الصادرة بتاريخ الأربعاء 17رمضان عام 1437الموافق لـــــ 22يونيو سنة

14. القانون رقم 15-03مؤرخ في 11ربيع الثاني عام 1436الموافق) أول فبراير سنة 2015يتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية، العدد ،06المؤرخة في الثلاثاء 20 ربيع الثاني عام 1436ه الموافق ل 10فبراير سنة، 2015م

15. قانون رقم 15-04مؤرخ في 11ربيع الثاني عام 1436الموافق لأول فبراير سنة 2015يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية العدد ، 06المؤرخة في الثلاثاء 20ربيع الثاني عام 1436ه الموافق لـــ 10فبراير سنة 2015م.

المقالات

1.الادارة الالكترونية في الجزائر تحديات وتطبيقات، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة لونيسي علي البليدة، المجلد 08، العدد 01(2019).

2.بن عيشاوي أحمد، أثر تطبيق الحكومة الالكترونية على مؤسسات الأعمال، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 07، سنة 2009.

3.حفـــيـــزة مركـــب، حتمية الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية، كلية الحقوق.

4.هدفي العيد، وافع وتحديات تطبيق الادارة الالكترونية في الجزائر قطاع العدالة انموذجا، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 2، 2020.

5.وهيبة بوزيفي، النشر الالكتروني والسرقات العلمية، مداخلة ضمن اعمال الملتقي الدولي الرابع حول النشر الالكتروني و مناهج البحث العلمي في اللغة والأدب والفنون مجلد 18 العدد 01 25، نوفمبر ،2018.

6.وسام بن صالح، الهادي بوقلقول، معوقات لإدارة الالكترونية بقطاع الخدمات الصحة المؤسسة الاستشفائية ، عبد رزاق بوحارة سكيكدة ، الملتقي الوطني الاول حول التسير الصحي ،تحسين الخدمات الصحية في الجزائر بين اشكالات التسيير ورهانات التمويل ايام 10 11 افريل ، جامعة الجزائر 1.

7.مسيردي سيد أحمد، سعيدي خديجة، مشروع الجزائر الالكترونية واقع وتحديات مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة تلمسان، العدد 04 .

8.نادية ابراهيم السيد هنيدي، الادارة الالكترونية وإشكالية التداخل بينها وبين الحكومة الالكترونية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، 2017.

9.لعرج مجاهد نسيمة، طويطي مصطفى، إستراتيجية إقامة الحكومة الإلكترونية المحاولة الجزائرية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة البويرة، سنة 2016، العدد 03.

10. عزار الطاهر، نورية سوالمية ، تجسيد الادارة الالكترونية بقطاع التعليم بالدول النامية، مجلة البحوث والدراسات المجلد 14 ،العدد 1 ،2020.

11. غفصي توفيق، إقامة الحكومة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول – بالاستعانة بنموذج الأمم المتحدة في قياس تطور ومتطلبات الحكومة الالكترونية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجبد 10 ، العدد 1 ، سنة 2019.

رسائل الدكتوراه:

1. رابح الوافي، اثر استخدام الادارة الالكترونية علي جودة الخدمات في المؤسسات العمومية الجزائرية قطاع العدالة نوذج اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم التسير تخصص علوم تسير، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية 2019
2. عبان عبد القادر، تحديات الادارة الالكترونية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة تخصص العلوم لإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

3. رسائل الماجيستير

4. عاشور عبد الكريم، دور الادارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الامريكية والجزائر، مذرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستير، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، خصص الديموقراطية والترشيد، جامعة قسنطينة 2020/2019 .
5. مختار حماد، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007.
6. الإدارة الالكترونية وتحديات المجتمع الرقمي، د. ياسر محمد عبد العال.

المواقع الالكترونية:

world bank a- difinition of E- government (online)

1. www.world bank.org/ public sector/ egov/ egovstudies htm acces 08/06/2015/
2. https://www.mjustice.dz/ar/modernisation-2-2-2/# الموقع الالكتروني تاريخ الاطلاع 2020/06/03 الساعة 22:00
3. https://droit.mjustice.dz/sites/default/files/portail/loi_15-03_ar.pdf تاريخ الاطلاع 2022/06/05 سا 14:00

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:.....

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
مقدمة.....	**7-10**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للادارة الالكترونية	
تمهيد.....	**12**
المبحث الأول: ماهية الإدارة الالكترونية.....	**13**
المطلب الأول: تعريف الإدارة الالكترونية وتمييزها عن الحكومة الالكترونية.....	**13**
الفرع الاول: تعريف الادارة الالكترونية	**13**
الفرع الثاني: الفرق بين الإدارة الإلكترونية والحكومة الالكترونية.....	**15**
المطلب الثاني: خصائص الإدارة الإلكترونية وأهميتها	**18**
الفرع الاول: خصائص الادارة الإلكترونية.....	**18**
الفرع الثاني: أهمية الإدارة الإلكترونية	**21**
المطلب الثالث: أهداف الإدارة الإلكترونية وأنماطها.....	**24**
الفرع الاول: أهداف الإدارة الإلكترونية.....	**25**
الفرع الثاني: أنماط الإدارة الالكترونية.....	**26**
المبـــــــحث الثاني: مقومات الادارة الالكترونية	**30**
المطلب الاول: المتطلبات الفنية وعناصر الادارة الالكترونية	**30**
الفرع الاول: الحواسيب وملحقاتها (عتاد الحاسوب Hardware).....	**30**
الفرع الثاني: البرمجيات او الكيان البرامجي للحاسوب Software.....	**31**
المطلب الثاني: وظائف الادارة الالكترونية.....	**34**
الفرع الاول: التخطيط الإلكتروني.....	**35**
الفرع الثاني: التنظيم الالكتروني.....	**37**
الفرع الثالث: الرقابة الإلكترونية.....	**38**
الفرع الرابع: القيادة الالكترونية.....	**40**
المطلب الثالث: مراحل تنفيذ الإدارة الالكترونية وتقييمها.....	**41**
الفرع الاول: مراحل تنفيذ الإدارة الالكترونية.....	**42**
الفرع الثاني: تقيم الادارة الالكترونية.....	**43**
خلاصة الفصل.....	**48**
الفصل الثاني: تحديثات وزارة العدل لعصرنة قطاع العدالة	
تمهيد.....	**50**

فهرس المحتويات:.....

المبحث الاول: استراتيجية الجزائر الالكترونية..... 51
المطلب الاول: مشروع الجزائر الالكترونية..... 51
الفرع الأول: أسباب تبني مشروع الجزائر الالكترونية..... 51
الفرع الثاني: مؤشرات جاهزية الحكومة الالكترونية في الجزائر..... 53
المطلب الثاني: محاور مشروع الجزائر الالكترونية وأهدافه..... 56
الفرع الأول: محاور مشروع الجزائر الالكترونية..... 56
الفرع الثاني: أهداف مشروع الجزائر الالكترونية 57
المطلب الثالث: آليات تنفيذ برامج الحكومة الالكترونية بالجزائر ومعوقاتها..... 57
الفرع الأول : آليات تنفيذ برامج الحكومة الالكترونية..... 58
الفرع الثاني: معوقات تنفيذ برامج الحكومة الالكترونية..... 59
المبحث الثاني: تحديثات وزارة العدل في مرفق العدالة 60
المطلب الاول: ماهية المرفق العام 61
الفرع الاول تعريف المرفق العام 61
الفرع الثاني: انواع المرفق العام 62
الفرع الثالث: أثر الإدارة الالكترونية على المبادئ التي تحكم المرفق العام..... 63
المطلب الثاني: الاساليب المستحدثة من وزارة العدل لعصرنة قطاع العدالة بالجزائر..... 64
الفرع الاول: الاساليب التنظيمية والتشريعية 64
الفرع الثاني: الآليات التقنية..... 65
المطلب الثالث: الانظمة المساعدة التسيير الإداري وتحسين الخدمة العمومية 70
الفرع الاول: الانظمة المساهمة في التسيير الإداري..... 70
الفرع الثاني: أنظمة المساهمة بصفة مباشرة في تحسين الخدمة العمومية..... 72
الفرع الثالث: التصحيح الالكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية..... 78
المطلب الرابع: المشاريع المنجزة في إطار تعزيز التعاون القطاعي المشترك..... 79
1-الربط الآلي للمركز الوطني للسجل التجاري بواجهة للبحث في قاعدة المعطيات الوطنية لصحيفة السوابق القضائية..... 79
2-الربط الآلي للمديرية العامة للأمن الوطني بواجهة للبحث في قاعدة المعطيات الوطنية للأوامر بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث الصادرة عن الجهات القضائية..... 79
3-الربط الآلي لقيادة الدرك الوطني بواجهة البحث في قاعدتي المعطيات المركزية الخاصتين بالأوامر بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث الصادرة عن الجهات القضائية وصحيفة السوابق القضائية الممضاة الكترونيا.. 79
4-الربط الآلي للمعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام لبوشاوي بتطبيقة البريد الالكتروني الداخلي لوزارة العدل..... 80

فهرس المحتويات:.....

5-الربط الآلي لمديرية القضاء العسكري لدى وزارة الدفاع الوطني بقاعدتي المعطيات المركزية الخاصة بصحيفة السوابق القضائية والأوامر بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث الصادرة عن الجهات القضائية..... 80

خلاصة الفصل..... 81

خاتمة 83

قائمة المراجع 87

الفهرس 92

الملخص

ملخص

في ضل التطور التكنولوجي الكبير الذي يعرفه العالم وظهور الادارة الالكترونية كنظام اداري حديث يقوم علي التكنولوجيا الرقمية والوسائل الحديثة ما جعل العمل الاداري في مختلف القطاعات والمرافق العمومية يتحول من عمل ورقي الي عمل الكتروني شبكي يهدف الي تقديم خدمات للمؤسسات و للمواطنين بشكل اكثر جودة وسرعة واقل تكلفة .ولجزائر ملزمة كغيرها من الدول بتبني هذه الاستراتجية الجديدة و مواكبة التطور المستمر الذي يمس مجتمعها بكافات قطاعاته وفي هذا الاطار قامت وزارة العدل الجزائرية بتبني سياسة عصرنة قطاع العدالة خاصة بعد صدور القانون رقم 15-03المتعلق بعصرنة العدالة، الذي أتاح إستخدام تقنيات إلكترونية في المجال القضائي مكنت المواطن من الإستفادة من عدة خدمات قضائية عن بعد، وبأقل جهد و تكلفة وكل هذا يصب في اطار تحسين الخدمات المقدمة للمواطن وتسهيلها .

الكلمات المفتاحية: الادارة الالكترونية، المرفق العام، وزارة العدل، عصرنة قطاع العدالة

Resumé :

A la lumière du grand développement technologique que connait le monde et de l'émergence de la gestion électronique en tant que système administratif moderne basé sur la technologie numérique et les moyens modernes، ce qui a fait que le travail administratif dans divers secteur et services publics est passé du travail papier au travail électronique en réseau visant à fournir des services aux institutions et aux citoyens de manière plus qualitative، plus rapide et moins couteuse.

L'Algérie est obligée comme d'autres pays، d'adopter cette nouvelle stratégie et de suivre le développement continu qui affecte sa société dans tous ses secteurs . da ce contexte le ministère algérien de la justice a adapte la politique de modernisation su secteur de la justice notamment après la loi **N°03-15** relative a la modernisation du secteur qui a permis l'utilisation technologies électronique dan le domaine judicaires qui a permis au citoyen de bénéficier de plusieurs services judicaires à distance، cela inscrit dans le cadre de l'amélioration des services rendus au citoyen et de le facilite

les mots clés / la gestion électronique . secteur public. Ministère de la justice. modernisation du secteur judiciaire ..